الفصل الأول

النظـام الاقتصادى

إن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة ودور الإنسان فيه، ولا يمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره العقدية. ومعلوم أن النظام يعنى أشكال العلاقات والتقاليد والمؤسسات التى تسود حياة الناس وأنشطتهم والسياسات والقوانين التى تحكمها.

فالمدرسة الغربية تقوم فلسفتها أساسا على مبدأ الحرية، إنهم يتصورون الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل، ذلك لأن فى الإنجيل كما يزعمون (دع ماالله لله وما لقيصر لقيصر). ومن هنا قام النظام على تاليه الإنسان على الأرض.

وعلى أساس هذه المبادئ نما نظام المنافسة الحرة، واعتبر الربح أهم حوافز الإنتاج، والمنفعة والإشباع غايته، وأبيح الربا على نطاق واسع، وأقر تفاوت الدخول بالاحتكار، فما انتهى المطاف إلا إلى الاستغلال والربا، والحروب والأزمات، مما أفاض فيه الكتاب.

وكما هو شأن البشرية فى ترديها من النقيض إلى النقيض، كان رد الفعل هو ظهور الشيوعية على حطام الرأسمالية، مستفيدة من مظالمها الاجتماعية.

وأساس الشيوعية الفلسفى هو المادية الجدلية التى تقوم على تاليه المادة، وتدعى أنها أصل الوجود، وأن الحركة تتم عن طريق التناقض والصراع، وأن الحياة المادية، وخاصة ماتعلق منها بشئون الإنتاج، هى التى تنشئ الصرح الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى والأخلاقى.. وترى الشيوعية أن سبب الصراع هو الملكية فهى وسيلة الاستغلال عندهم، والدين أفيون يُستغل به الضعفاء لمصلحة المستغلِّين، وطريق الخلاص هو دكتاتورية البروليتاريا التى تصادر الملكيات سبب الصراع[1]... فكان التأميم والتخطيط والدكتاتورية.

وكان لرد الفعل المتطرف للشيوعية أثره الذى شهدناه اليوم، ونسمع الكثير من مآسيه على ألسنة أصحابه أنفسهم، وحين انتصرت الفطرة بعد خراب ودمار ودماء واضطهاد، عادوا مرة أخرى إلى الأسرة والملكية والحوافز.

ومن العجب أننا نجد المجتمعات التى تحاول أن تقلد هذا المذهب فى نظمها تتسلل إليها عقائده دون إرادة منها، فنجد عند الدعوة إلى نظم الرأسمالية يسود مفهوم العلمانية، الدين لله والوطن للجميع، وحين يسود مفهوم الملكية الجماعية يسود معها الحملة على الدين، وتشويه أصوله ورجاله، بزعم أنه رجعية وأفيون للشعوب.

ونظرة الإسلام إلى المادة موضوع الاقتصاد مرتبطة بتفسيره للكون والحياة، إن الغاية من الوجود هى العبادة، والمادة وسيلة تعين عليها، وهى فى هذه الحالة ضرورية لأنها وسيلة للعبادة، فلا عبادة إن لم يَحْيَ الإنسان، ولا حياة إن لم تعمر الدنيا.

إن عبادة الإنسان لله تضمن له الحرية التى ينشدها، فهى تحرره من عبودية هواه بالتقوى، وتحرره من عبودية الناس بمعرفة الله فلا يرتبط بأى إنسان رباط العبد بالسيد. إن إيمانه بالله وهو الخالق وهو الرازق يحرره تماما من أى لون من ألوان العبودية، لا يخشى إلا الله على رزقه ولا يخاف من أحد على حياته، فينطلق حرا بعبوديته لله.

ومن هنا كان التوجيه الاقتصادى فى الإسلام يقوم أصلا على مبدأ الحرية، حرية الفرد فى ممارسة أعماله لينمو بروحه، وكلما ضاق نطاق هذا المبدأ كان ذلك أبعد عن روح الإسلام ومنهاجه، إنّ الفرد الذى يعيش تابعا لغيره ويأتمر بأمره ويعيش فى كنفه تضيق أمامه فرصة الاختيار، وتضعف بالتالى حجية سؤاله عن عمله.

ولهذه الحقيقة كان حساب العبد فى الإسلام أقل من حساب الحر، فى التكليف وفى العقوبة، قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا لاَّ يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [النحل: ٧٥].

والإسلام لايترك هذه الحرية بإطلاقها، ولكن كما هى طبيعته يضعها فى الوسط الفاضل، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، لأن الانحراف يؤدى إلى تقييد حرية الآخرين، أو الإضرار بها، والحكمة من هذا أن الفرد يؤثر فى المجتمع ويتأثر به.. إن مطالبة الإنسان بالفضيلة تكليف هام، مافى ذلك من شك، يقوم الفرد به، باختياره ويسأل عنه. ولكن انتشار الرذيلة فى المجتمع عائق يمنع الفرد من اختياره، لأنه يربط حريته بأثقال تكبه على وجهه كلما أسعفته الاستقامة. لهذا كان للمجتمع أن يضع قيودا على حرية الفرد، التى أضرت بقدرة غيره على ممارسة حريته. ومثل آخر هو المحتكر، فإن الاحتكار يتصل بمبدأ ممارسة المحتكر لحريته، إلا أن هذا الاحتكار يقيد حرية الآخرين ويضرهم، ويعوق احتياجاتهم، لهذا وجب أن تقف حرية الفرد عند هذه المعالم التى قيد فيها الإسلام مفهوم

الحرية.

فالتوجيه الاقتصادى فى الإسلام وإن قام أصلا على مبدأ الحرية الفردية مقيد بالصالح العام لضمان حرية الآخرين. فالأصل هو الحرية، وما دونه استثناء يعود إليه. هذه بعض أوجه مفهوم الوسط بين الفردية والجماعية فى مفهوم الحرية التي تبدأ بمصلحة الفرد، وتنتهى عند مصلحة الآخرين.

وأمر آخر فى اتصال المنهج بالعقيدة، أن المادة فى الإسلام، وهى الدنيا، خلقت لتكون وسيلة للآخرة. وهى نقطة افتراق كبيرة بين منهجين: إذا كانت الدنيا غاية فى ذاتها، فما علينا إلا أن نبحث عن الإنسان الاقتصادى، ويصبح الإشباع المادى موضوع التحليل. وهذه هى أزمة العصر، والسر وراء كل ضياع نراه فى قيم الناس، وكل خراب نلمسه فى صراع الدول والشعوب، أما إذا كانت الدنيا معبرة إلى الآخرة، فإن ذلك البناء المادى يهتز من أعماقه، ويصبح من الضرورى إعادة البناء على أساس جديد.

فالنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى(٢)، الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع، وبهذا يتشكل النظام المالى، ويتحرك فى طريق إنمائى، ويبتكر أدواته.

وهذه الأدوات إذن تخدم مجتمعا رأسماليا، أو مجتمعا اشتراكيا، أو مجتمعا مسلما، بصور مختلفة كماً وكيفاً باختلاف العقيدة التى يؤمن بها الناس.

فالاشتراكية تقوم أدواتها على تأميم عناصر الإنتاج، وعلى تخطيط الاستهلاك والاستثمار. فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام مستخدما خبرتها وأدواتها كان فى قلب الاشتراكية تأميما وتخطيطا، وليس له بذلك من الاقتصاد الإسلامى إلا اسم على غير مسمى، وكان همه إثبات أن الإسلام يقوم على التأميم والتخطيط.

والرأسمالية تقوم أدواتها على حرية التملك والكسب دون قيد، لهذا كان من أدواتها الربا والضريبة والتأمين، بل والاحتكار، فإذا اقترب صاحب هذه الثقافة والخبرة من الإسلام وغالبا لايقترب إلا بعد الأربعين، بعد تجرع ثقافات الجامعات الوضعية بالداخل والخارج، فإنه لايجد محيصا، تحت ضغط خلفية الثقافة والخبرة وبؤرة الاهتمام والآمال، إلا استخدام هذه الأدوات، فيلوى عنق الإسلام نحو إباحة الربا، ويجعل الضرائب والتأمين أصلا والزكاة مسألة شخصية، ثم يسمى ذلك اقتصادا إسلاميا.

ولهذا كانت نقطة البدء فى الاقتصاد الإسلامى، هى اكتساب الخبرة، فقها واقتصادا،

واستخدام الأدوات التى أراد الله للاقتصاد أن يقوم عليها.

وبهذا الفهم نجد أنفسنا وجها لوجه أمام النظام الاقتصادى الإسلامى.

- الزكاة فى مقابل الضرائب والتأمين.

- المشاركة فى مقابل الربا والغرر.

- القيمة العدل فى مقابل الاحتكار والتسعير.

وهنا نتحرر من النظام الاقتصادي الذى نما فى حضن الرأسمالية، أو الاشتراكية، ونتعرف على النظام الاقتصادى الحق، المرشد بالحلال، المحرر من الحرام، الذى استوى عوده على كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله.

يقول بعض مفكرى الغرب :

«لكل حضارة من الحضارات تصور كونى للعالم، أى نظرة يفهم وفقا لها كل شىء ويقومُ، والتصور السائد فى حضارة ما، هو الذى يحدد معالمها، ويشكل اللحمة بين عناصر معارفها، ويملى منهجيتها، ويوجه تربيتها، وهذا التصور يشكل إطار الاستزادة من المعرفة، والقياس الذى تقاس به، وتصورنا للعالم هو من الأهمية بحيث لاندرك أن لدينا تصورا ما إلا حين نواجه تصورا بديلا، إما بسفرنا إلى حضارة أخرى، وإما باطلاعنا على أخبار العصور الغابرة، وإما حين يكون تصور حضارتنا فى طور تحول.

والحضارة الغربية مابرحت، منذ عصر النهضة، تخضع لسلطان العلم التجريبى، بيد أن النظرة الكونية التى تولدت إبان عصر النهضة تواجه فى الوقت الراهن تحديا من علم القرن العشرين(٣).

وسنبدأ بدراسة الرأسمالية، ثم الاشتراكية، ملتزمين بهذا المنهج، فنوضح الجذور العقدية كمذهب، ثم نتحدث عن النظام الاقتصادى.

وسنقتصر على دراسة النموذج الأصلى لهذه النظم، والبشر فى الحقيقة اليوم قد اختلفت مذاهبهم تحت تأثير السلبيات الناتجة عن كلا المذهبين، فتباينت الدول فى المدى الذى تأخذ به من كل مذهب، ولكن لا يخرجون عن المذهبين، فإذا انهار الأساس الذى يقوم عليه كل مذهب وانتكس نظامه، كان بالتالى حكما على النظم المختلطة بالتبعية.

المبحث الأول

أسس النظام الاقتصادى الرأسمالى

ازدهر المجتمع الغربى ماديا منذ القرن التاسع عشر، وعلى الأخص فى إنجلترا سواء عن طريق التقدم التكنولوجى أو استغلال الأسواق عن طريق الكشوف الجغرافية والاستعمار، وهذا مايسمى بعصر الثورة الصناعية.

«فمع وصول القوة البخارية أزيحت الموانع التى كانت تقف فى وجه التعقيد الآلى، وانتشار الآلات وكبر حجم العمليات التى تستطيع الآلات إنجازها، وتطلبت الثورة التقنية – إلى حد ما – تراكم قوة دافعة ذاتية، طالما أن كل تقدم فى الآلة كانت له نتائجه التى تتمثل فى زيادة تخصيص الوحدات والفريق البشرى الذى يتولي إدارتها، وكذلك تقسيم العمل عن طريق تبسيط حركات العمل الفردية، مما ييسر سبل التوصل إلى المزيد من المخترعات التى جعلت الحركات المبسطة تؤدى بواسطة الآلة»(٤).

وهنا ظهر ذلك الجهاز الإنتاجى الضخم، وتطور من البخار إلى الكهرباء، ومن الكهرباء إلى الذرة، وتضاءل اعتماد الصناعة التحويلية على الجهد العضلى بتقدم الكفاءة الآلية وأساليبها، سواء فى توفير العمل أو فى زيادة الإنتاج أو تنوعه وتحسينه، وزادت معارف الإنسان ومهاراته وخبراته فى تسخير الموارد والانتفاع بخيراتها.

وظهرت الصناعة جنباً إلى جنب مع الزراعة، وحلت النقود والمصارف محل المقايضة فى التعامل، واختصرت المسافات عن طريق الطائرات، والاتصالات عن طريق البرق والهاتف، حتى أصبح العالم بلداً واحداً.

ولقد بينا الأساس العقيدى للرأسماليين فى استعراضنا لمنهج البحث. ونستعرض هنا الأسس الاقتصادية للنظام الرأسمالى.

فقد قام النظام الرأسمالى كما تحدثنا على مبدأ الحرية، ثورة على الإقطاع والكنيسة، وظهر هذا الهدف فى النظام الاقتصادى، فبدأ بمدرسة الطبيعيين Physiocrates التى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الاقتصادية تخضع لنظام طبيعى تحكمه قوانين أبدية ثابتة، تنفع الإنسان إذا لم يتدخل فيها، وإذا حقق الفرد مصلحته تحققت

مصلحة المجموع فلا تعارض، ورفعوا شعار (دعه يعمل دعه يمر Laissey Faire Lassez passer)، ثم جاء آدم سميث Adam Smith فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين(٥). وكان رفيقا لجيمس وات، الذى كان ينسب إليه اختراع الآلة البخارية، وقد وضع سميث أصول المذهب الرأسمالى على قاعدتين:

١ – الحرية الاقتصادية وما يتلوها من حق الملكية والميراث والربح.

٢ – قوانين السوق القائمة على المنافسة الحرة.

ونادى فى كتابه « ثروة الأمم » سنة ١٧٧٦م بأن تكون مهام الدولة محدودة كالدفاع والعدل والأمن ومساعدة الناس فيما لايقدرون عليه من أعمال عامة كالمرافق.

ومنذ عهد الطبيعيين وتلاميذهم من الاقتصاديين الكلاسيك، كان يُرى أن الفرد حين يحقق مصلحته الذاتية إنما يحقق مصلحة الجميع. والتدخل فى هذه الحرية هدم لهذا القانون الطبيعى وتعويق للتقدم. والخضوع له هو التوازن والتناسق. لهذا كانت توصياته تقوم على:

[أ] الحرية Libralism:

فيجب ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الشخصية فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حرية التملك وحرية العمل، فالتدخل الحكومي يجب أن يكون فى أضيق نطاق ممكن، أو فى ميدان التوزيع، فالإنتاج فى نظرهم ينظم نفسه بنفسه.

[ب] المنفعة Utilterianism:

إن سعادة الفرد والمجتمع الذى هو جماع الأفراد، تتركز فى تحقيق اللذة وتجنب الألم بمعناهما الحسى.

[ج] التوافق Harmony:

ليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع، فالمجتمع فى نظرهم سيحقق مصلحته إذا حققها الفرد لنفسه، والمنفعة الكلية للمجموع هى جماع المنفعة القصوى للفرد.

ولهذا كان مكان حل المشكلة الاقتصادية هو السوق الحرة عن طريق تفاعل العرض والطلب، والوصول بالتالى إلى الأسعار التنافسية التى تحقق أرشد استخدام للموارد، وأنسب إشباع للمستهلكين، وذلك فى ظل الافتراضات الآتية:

١ – عوامل الإنتاج مملوكة ملكية فردية والإنتاج تقوم به المشروعات الخاصة.

٢ – حرية الاختيار فى السوق الحرة فيما يتعلق بالاستهلاك والادخار والعمل والاستثمار.

٣ – لا تخطط الدولة ولا تسيطر على السوق ولا تنافس مع منشآته.

وفى ظل آلية السوق يحاول البائع الحصول على أقصى ربح، ويسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع بدخله.

وكل وحدة فى اقتصاد السوق لها سوقان، العائلة مشترية للسلع الاستهلاكية وبائعة للخدمات الإنتاجية، والمنشأة مشترية للخدمات الإنتاجية وبائعة للسلع الاستهلاكية والاستثمارية.

والقوتان الرئيستان فى اقتصاد السوق الحرة هما الربح والمنافسة، والأثمان هى التى تحدد قرار الشراء أو البيع غالبا.

ويلاحظ ابتداء أن الرأسمالية نجحت بقدر ما أخذت بثوابت الفطرة التى أقرها الإسلام من ملكية وربح وميراث ومنافسة. وسنتحدث عن كل بالتفصيل.

وظيفة الملكية:

إن قيام النظام الرأسمالى على احترام حق الملكية الخاص قد أفاد هذا النظام كثيراً وأدى إلى تقدمه المادى لما يلى:

١ – تنشيط الحافز على نمو وتراكم الثروة: فالإنسان يحب المال حبا جما، ويهوى زيادته وجمعه، لهذا يجد فى داخله حافزاً لا يهدأ لتنمية هذا المال وزيادته.

٢ – وهذا يؤدى به إلى الدخول فى كافة الطرق التى تزيده، فيخاطر ويرتاد المجهول للحصول على مزيد من المال، وهذا يفتح باب الكشف، ويؤدى إلى مزيد من التسخير للموارد.

٣ – يدفع هذا الحافز الإنسانى إلى حفظ الثروة، وعدم تبديدها أو الإسراف فيها، فأرضه لايغفل عن تخصيبها حتى لاتبور، وآلته لايكلُّ عن صيانتها حتى لا تتلف، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم، وهذا ينمى الثروة العامة، ويحافظ عليها، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسيب والإهمال الذى يظهر فى الملكية العامة.

٤ – الاعتدال فى الاستهلاك، وتوفير المدخرات التى تتحول إلى استثمارات، تزيد من ثروته، وبالتالى تفتح آفاق التقدم الاجتماعى وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج.

ولا يمكن أن تتحقق هذه الإيجابيات إلا بضمان حق الميراث وحق الربح.

الميـــراث:

وحق الملكية الخاصة لا معنى له إذا لم يكن لصاحبه حق التصرف، ومن ضمن هذه الحقوق توريثها للأهل الذين هم امتداد له، ولو ألغى حق الإرث فلا معنى لحق الملكية والحفاظ عليها وتنميتها، حيث سيزهد المالك فى ذلك، وينعكس على المجتمع بالإسراف وقلة الإنتاج من كل فئات المجتمع، وليس على الأغنياء فحسب. والناس إنما يشقون فى تنمية الثروة والحفاظ عليها لأسباب، منها ترك الأولاد على مستوى من الحياة ييسر عليهم، وهذا يربح المالك ويشبع رغبة عميقة فى كيانه.

الربـــــح:

المالك فى داخله حافز غريزى لا يهدأ لتنمية ماله، والربح هو وقود هذه الحركة، التي تدفع للتنمية والتقدم، حيث المالك يكسب الفرق بين مايتكلفه فى عملية الإنتاج وثمن السلعة فى السوق.

وارتفاع معدل الأرباح فى صناعة ما، يشير إلى رغبة المستهلكين، فيسرع دافع الربح لإشباعها.

وهنا تتحقق رغبات الناس بدافع الربح، ولما كان المالك يسعى إلى أكبر ربح فإنه يحاول أن يقلل تكاليفه إلى أدنى حد، وهذا يرشد استخدام الموارد.

ودافع الربح هو الذى يحرك المخاطرة، التى بدونها لا تتحقق الطفرات الثورية فى الإنتاج.

المنافســـة:

ينبع مبدأ المنافسة أيضا من قاعدة الحرية، فالبائعون لهم حق الحرية فى اختيار السلعة التى يبيعونها، ولهم حق الدخول فى السوق وعرض سلعهم، والمشترون لهم حق اختيار شراء نوع وكمية السلع التى تشبع حاجاتهم، وأصحاب عوامل الإنتاج من أرض ورأسمال وعمل يعرضون سلعهم دون قيود، ويتنافس أصحاب الأعمال على الحصول عليها دون اتفاق.

هذه المنافسة الحرة القائمة على عرض عدد كبير من البائعين لسلعهم دون قيود أو

اتّفاق، وطلب عدد كبير من المشترين للسلع دون قيود أو اتفاق، هو الأساس الأول للسوق الحرة.

والمحافظة على المنافسة تنبع من المزايا التى تحققها وهى:

١ – استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة. وبلوغ الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية المختلفة في كافة الأنشطة الاقتصادية حدها الأقصى، الذى تقل عنده تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

٢ – الحرية الواسعة للمستهلك فى اختيار الأنواع والأصناف المختلفة من السلع والخدمات، واتجاه المنتجين لتحقيق رغباته وتفضيلاته، مما يحمى المستهلك من الاستغلال، علاوة على حصول المستهلكين على السلع والخدمات بأسعار تتساوى مع متوسط تكاليف إنتاجها.

٣ – حرية المنتجين فى الدخول إلى الصناعات وخطوط الإنتاج التى تعطيهم أكبر أرباح ممكنة.

٤ – حرية اختيار عوامل الإنتاج لأنسب الوظائف والمهن وجهات العمل، مما يرفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية.

٥ – تتناسب المنافسة والنمو الاقتصادى، حيث تقدم حافزا قويا لكفاءة الإنتاج، واستخدام أحدث طرق الإنتاج، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتهيئة فرص أكبر للاختراعات والتقدم الفنى.

٦ – مساهمتها فى الاستقرار الاقتصادى، وذلك نظرا لمرونة الاقتصاد التنافسى، وقدرته على التكيف مع الظروف المختلفة، مما يجعل عدم الاستقرار فيه أقل منه فى حالة الجمود التى تصاحب الاحتكار، ويجعله يحقق التوازن تلقائيا، كما أنه أقل عرضة للتضخم المزمن، الذى يرجع بدرجة كبيرة لفعل المشروعات الضخمة، والاتحادات العمالية الكبيرة.

٧ – حماية العامل من الاستغلال، بتنافس المنتجين على عمله ودفع أحسن أجر له.

الأعراض المرضية للرأسمالية

ليس المجتمع الإنسانى مجرد وعاء يحقق فيه الفرد نزعاته ورغباته، ويشبع فحسب غرائزه ونزواته. إن ما ابتلى به البشر فى العصر من دعاوى إطلاق الغرائز الإنسانية سلطوية

وشهوانية، دون قيد بدعوى الحرية، واعتبار الصراع أصل فى علاقات الناس، والإعلاء من شأن شعار البقاء للأقوى، قضى على أخص ما يميز معنى الإنسانية، وهو إدراك المجتمع الإنسانى لقيم العدل والرحمة ومن هنا نستطيع القول أن الحرية المطلقة دون قيود تؤدى للظلم والفساد. فعندما لا توجد شريعة تحرم أكل المال بالباطل، فلا تعاقب على الاحتكار والربا والغش، يصير الغِنَى متهما، حيث يصبح تحقيقه سهلا لضعاف النفوس بأساليب مرضية، أما تحقيقه بالقيم والطهارة فهو فوق متناول وطاقة أصحاب القيم والاجتهاد. وحينما تنتزع الرحمة من النفوس لانجد من يرعى المكروب والفقير، أو يواسى المحتاج والملهوف، فى نفس الوقت الذى يتبجح فيه الترف الاستفزازى والإنفاق التفاخرى، يصبح المجتمع غابة لا مكان فيها للضعيف.

وهذا فعلا ما حدث تحت شعار الحرية فى الليبرالية الغربية، في مظهرها الاقتصادى، وهو الرأسمالية. فبقدر ما تحقق لها من الوفرة والرفاهية، باحترامها الغرائز الفطرية للإنسان من حرية وملكية ومنافسة، بقدر ما انتكست بممارستها لأكل المال بالباطل فى تسخير الدولة للأغنياء، وإهمال حقوق الفقراء والمساكين.

ونعطى فكرة عن هذه الأعراض:

١- الاحتكار

فى ظل الرأسمالية يكون الموقف التنافسى فى صالح الأقوى. فكلما كبر حجم المشروع وزادت ملاءة المنتج، زادت قدرته على إزاحة من هو أقل منه من السوق. إنه قادر علي تخفيض ثمن السلعة لفترة دون معاناة تذكر، بينما ذلك يخرج المنتج الصغير من سوق السلعة، لعدم قدرته على الاستمرار. وبهذا ينفرد القوى بالسوق ليفرض شروطه بعد ذلك، فيغلى من السعر ليحقق أكبر قدر من الربح الحرام.

وقد ينفرد بالسوق منتج واحد، وهذا ما نسميه بالاحتكار الكامل، وقد يكون بالسوق منتجان ينسقان بينهما السعر لصالحهما، وقد يكون أكثرمن اثنين ينسقون بينهم ويتفقون على رفع السعر، وهو ما يسمى باحتكار القلة. ولايقتصر الاحتكار على البيع فقد يتفق المشترون على خفض ثمن السلعة بالامتناع عن الشراء، وهذا يدخل فى دائرة الاحتكار باسم احتكار الشراء.

وقد سادت حالات الاحتكار المجتمع الغربى بعد فترة قصيرة من الثورة الصناعية. وهى حقيقة ثابتة لا تحتاج إلى تأكيد، فقد كان ذلك ملحوظاً في انجلترا قبل الحرب العالمية

الأولى، والحال كذلك فى ألمانيا وفرنسا ثم أمريكا. وكان التكتل هو المدخل لتحقيق السطوة الاحتكارية فيما بين الحربين العالميتين. ويظهر فى شكل اتفاق على الأسعار وتقسيم الأسواق وتحديد حصص التصدير، وقد تختلف أهداف كل تكتل، ولكن يجمع بينهم هدف رئيسى هو المحافظة على الأسعار والأرباح. ثم ظهرت على المسرح العالمى شركات عملاقة امتصت عددا كبيرا من المنشآت الأصغر منها.

ولقد ظهرت أشد الأعراض المرضية للاقتصاد الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت الحرب بتحطيم دول المحور- ألمانيا وإيطاليا واليابان- وتضعضع الاقتصاد الأوروبى من آثار الحرب. وخرج رأس المال الأمريكى قويا ليتحكم فى اقتصاد العالم كله، وتحل عملته الدولارية محل الذهب فى المعاملات والاحتياطات الدولية. وسرعان ما انتعشت أوروبا، وظهرت اليابان لتشارك الدول الرأسمالية فى وليمة الاحتكار العالمى.

ومنذ بداية الخمسينيات وبداية الستينيات من هذا القرن الميلادى نمت الشركات متعددة الجنسيات، وتوسعت بمعدلات كبيرة، حتى سيطرت على الجزء الأعظم من التجارة والإنتاج فى العالم الرأسمالى. والشركة متعددة الجنسيات هى كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين، ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها فى بلدين أجنبيين علي الأقل، وتدار الشركة فى إطار استراتيجية لصالح البلد المالكة للشركة. وكل وحدة فى بلد آخر لا تؤدى إلا وظيفة جزئية ولاتستطيع غالبا الاستقلال فنيا عن الشركة الأم.

وكما كانت شركات القرن السابع عشر التجارية كشركة الهند الشرقية أداة الرأسمالية الناشئة فى تحقيق التراكم الأولى لرأس المال على المستوى الدولى، عن طريق الاستعمار السياسى، قبل الانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية، فإن الشركات المتعددة القوميات هى اليوم أداة الرأسمالية الاحتكارية فى تحقيق نمو رأس المال على المستوى الدولى، وتحقيق الهيمنة على دول العالم الثالث عن طريق الاستعمار الاقتصادى، دون حاجة لجيوش فى البلاد الضعيفة إلا لتأديب من تسوِّل له نفسه الاعتراض أو التمرد.

وهذه الشركات تحتكر مصادر التجديد التكنولوجى فى العالم الرأسمالى، مما يعطيها قدرة هائلة فى مجال التجارة الدولية. وامتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجى هو السلاح الأساسى فى يد الشركات متعددة الجنسيات فى فرض سيطرتها حتى على الشركات الأخرى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة، وفى الولايات المتحدة تستخدم تلك الشركات بعض مواردها الهائلة فى الأبحاث وذلك مالايطيقه غيرها. ولا تنقل إلى دول العالم الثالث

إلا تكنولوجيا متخلفة استغنت عنها، أو صناعات ملوثة للبيئة أو مستهلكة للطاقة أو تخدم صناعاتها كالصناعات الاستخراجية . أو فى قطاعات خدمية كالمصارف والاستيراد. وبذلك تضمن باستمرار تبعيتها واستنزافها. وكثيرا ما تمول هذه الصناعات برؤوس أموال محلية!

وتسيطر هذه الشركات على التجارة العالمية صادرا ووارداً، واستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، وإن كانت تتركز في البلاد الرأسمالية، إلا ان حجم هذه الاستثمارات، بالقياس إلى الحجم الكلى للاستثمار، يتجه إلى البلاد النامية، ليبقى الدول النامية فى مرحلة متخلفة دائما، وفق قيود حديدية لتقسيم العمل الدولى، يبقى الدول المتقدمة دائما فى قمة التخصص والمعرفة الفنية والرفاهية المادية. خصوصا وقد شكلت هذه الدول كتلا اقتصادية كبيرة كامريكا، أو أسواقا مشتركة كاوروبا. وفى هذه المرحلة من تقدمها، والتى تحتكر فيه القدرة والتكنولوجيا الصناعية، تفرض اتفاقية الجات على العالم باسم النظام العالمى الجديد، لتضمن تحقيق أكبر قدر من استغلال دول العالم الثالث تحت شعار الحرية أيضا.

ولقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعات الحديثة فى دول العالم الثالث، بل إن الهجمة الاستعمارية كانت تصطحب عادة بتصفية الصناعات التقليدية. لأن هدفها الأول كان فتح أسواق المستعمرات أمام منتجات الدول الاستعمارية.

وتحصل الدول النامية المنتجة للمواد الأولية على مايزيد عن ١٠٪ من سعر البيع للمستهلك النهائى حتى وإن بيعت كما هى. وعلى سبيل المثال بينما نجد أن سعر القمح الأمريكى ارتفع فيما بين عام ١٩٦٨، ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤٪، كان الموز الذى تنتجه دول العالم الثالث يعادل الجرار ثمن ثلاثة أطنان منه، وفى سنة ١٩٧٠ كان الجرار يعادل ١١ طنا.

٢- المصرفية الربوية

وقد ظهرت الاتحادات البنكية على الصعيد العالمى وهى بطبيعتها متعددة الجنسيات، تعمل على شكل تكتلات لتوزيع الأسواق بينها. وقد اتسع نطاق هذه التحالفات مع التوسع الهائل فى مجال الأعمال الإئتمانية الدولية، ومع تراكم الفوائض البترولية، وإغراق الدول النامية في الاقتراض من هذه الأرصدة. وتستطيع هذه المصارف أن تتلاعب بالدول بالمضاربة فى أسواق النقد عن طريق تحريك هذه الأموال عبر الحدود، أو تحويلها من عملة

لأخرى. مثلا نجد أن تحرك جزء صغير من الاحتياطات النقدية الهائلة لدى سوق العملة الورقية كفيل بإحداث أزمة طاحنة.

وارتبطت المصرفية الربوية ارتباطا وثيقا بالاحتكارات، فنشطت فى خدمتها، فمصرف تشيز مانهاتن فى أمريكا مثلا تملكه عائلة روكفلر، ومصرف فرست سيتى ناشيونال تملكه شركة جيني النفطية.

والسر فى هذه العلاقة أنه يقل الطلب على السلع نتيجة فقر الناس وامتصاص دخولهم ظلما على المستوى القومي، وأيضا على المستوى العالمى بإفقار دول العالم الثالث واستنزاف مواردهم، ولما كانت قلة الطلب على سلع المحتكرين تؤدى إلى كساد أعمالهم وتناقص رفاهية دولهم، ابتكر هؤلاء وسائل لتنشيط الطلب على سلعهم ولو بالدين. فدخل البيع بالدين عن طريق المصارف خصوصاً أسلوب بطاقات الائتمان، وطحنت الجماهير بطاحونتين قاسيتين احتكار يرفع الأسعار، وديون ينوء برباها مستقبلهم ويثقل بمقتضاها حمل معيشتهم.

وينذر الخبراء أن المجتمع البريطانى مثلا بات يطفو على بحر من الائتمان، الذى استخدم لإنعاش الشركات، ولكنه كان سببا فى جلب البؤس والشقاء لعدد متزايد من الأسر التى أصيبت بهوس الائتمان في الثمانينات، ووقعت فريسة له، فأصبحت تعيش بالاقتراض، لأن بطاقات الائتمان تغرى على الشراء دون سيولة. وهذا نذير لما تفعله النقابات فى مصر التى تعتبر قمة كفاءتها فى معارض السلع التى تبيعها بالمرابحة! وكان أولى بها أن تبحث عن وسيلة ترفع به الكفاية الإنتاجية للمتعطلين من أعضائها.

وعلى المستوى الدولى نشطت المصارف الدولية فى الإقراض لتمويل شراء سلع استهلاكية أو أعمال خدمية حتى وصلت ديون العالم الثالث في سنة ١٩٩٤ ما يزيد علي ١٢٠٠ مليار دولار تدفعها ربا سنويا ٢٠٠ مليار دولار، نراه في حركة تدفق العملات حيث تدفع دول العالم الثالث للدول الغربية مايقرب من ٦٠ مليار ولايدخل إليها إلا مايقرب من ٣٥ مليار سنويا.

والمشكلة اليوم التى يعانى منها الاقتصاد المعاصر كما ذكرها باحثون اقتصاديون كدراكر وموريس آليه، هو الفصام بين القطاع التمويلى المعتمد أساسا على سعر الفائدة وعلاقة الدين بالدين، والقطاع الحقيقى أى الاستثمار فى الزراعة والصناعة والتجارة، وهو يعتمد أساسا على الربح وعلاقة المشاركة. وقد زاد القطاع التمويلى «النقدى» زيادة

سرطانية بفعل سعر الفائدة بحيث أصبح يهدد بكارثة على مستوى الاستقرار النقدى المحلى، وعلى مستوى العلاقات النقدية في الاقتصاد الدولى، ونظرا لاختلاف عائد كل منهما نشأ عدم الاستقرار، لأنه إذا زاد القطاع النقدى عن الحقيقى ارتفعت الأسعار وظهرت حمى التضخم، وإذا حدث العكس انخفضت الأسعار وظهر إعياء الركود. وهذا مايهدد بصفة دورية نظام الرأسمالية الاقتصادى. وينادى هؤلاء الاقتصاديون اليوم بإنقاذ الاقتصاد من هذا الصدع، بتقليص نشاط التمويل على أساس علاقة الدين بالدين، وتوسيع علاقة المشاركة عن طريق زيادة قاعدة الأسهم.

٣- المقامرة:

ظهر فى ظل النظام الرأسمالى تحول خطير فى العملية الاستثمارية. فبينما طبيعة العملية الاستثمارية تقوم على المخاطرة مشاركة، غنما بغرم فى الربح أو الخسارة، فإن اتساع علاقة الدين بالدين وظهور الأوراق المالية القائمة عليها، فضلا عن نمو الاحتكارات والمؤسسات التى تفرخ المقامرة، أدى إلى تحول نشاط البورصات من الاستثمار الحقيقى إلى عمليات صورية يؤجل فيها كلا طرفى المعاوضة الثمن والسلعة، سعيا وراء انتهاز الفرص التى تسنح من خلال تغيرات الأسعار، فإن صحت توقعاتهم ربحوا، والعكس إذا لم تصح، وبهذا أصبح المتعاملون في البورصة فى الغالب من المقامرين على ارتفاع أو هبوط الأسعار. والمضاربة فى المصطلح الرأسمالى غيرها فى المصطلح الإسلامى، فهى تعنى في الغرب التنبؤ وكسب فروق الأسعار Speculation.

ويؤدى هذا الأسلوب إلى انعدام العقلانية فى الإنتاج ويهدد دائما بتفجير الأزمات. فالمقامرات تشمل على نطاق كبير موادا أولية أو سلعا مصنعة أو أوراقا مالية أو عقارات.. وتحت وهم الثراء السريع الذى يغذيه الميسر، يقع الاقتصاد في حبائل المقامرين. وفي هذا المناخ تنعدم التقديرات الدقيقة عن قيمة الأصل وعائده، ليحل محله الوهم والاندفاع والجشع والخوف. وبهذا يصبح الاستثمار، ومن ورائه الاقتصاد قوميا كان أم عالميا ألعوبة فى يد المقامرين يحركونها حسب أهوائهم. ويتحول السوق من موقع انتفاع إلى ملهى ميسر.

والتاريخ الرأسمالى يحكى لنا مآسى عن انهيار بورصة نيويورك سنة ١٩٢٩، حيث هبطت قيم الأوراق المالية بمقدار ٨٠٪ من سعرها السابق للأزمة، وفى سنة ١٩٨٢ هبط بفعل هذه المؤمرات سعر أوقية الذهب من ١٠٠٠ دولار إلي ٥٤ دولار للأوقية، وفى سنة

١٩٨٧ شاهدنا الانهيار المروع لبورصة الأوراق المالية فى نيويورك. ومع كل هذه المآسى تضيع ثروات الناس تحت أقدام المقامرين ، ونسمع عن كوارث الانتحار ومآسى الإفلاس.

وبالطبع استخدمت هذه الأساليب فى نهب الضعاف من المنتجين، الذين يقترضون تحت حساب إنتاجهم، ثم يفاجأون بانهيار أسعار البورصة فيضطرون إلى بيع أصولهم. واستخدمت هذه الملاعيب في نهب دول العالم الثالث ورهن أصولها. كما حدث فى بيع مصر لأسهم قناة السويس. وفى المصائب التى تحيق بالعالم الثالث الذى يعتمد علي سلعة تصديرية يتآمر على ضرب أسعارها فى البورصات العالمية.

وفى داخل السوق العالمية ليست السلع هى التى تحدد المكافأة، ولكن القوى الاقتصادية الاحتكارية هى تحدد شروط التبادل. وقد تطورت هذه القوى حتى أصبحت قادرة على التحكم فى التجارة العالمية وتوجيهها لأغراضها الذاتية، ويزيد الوضع خطورة أن البلدان النامية مضطرة أن تجرى الجانب الأكبر من تجارتها الخارجية مع البلدان الرأسمالية، يكفى أن تعرف أن التجارة البينية بين البلاد العربية لا تتجاوز ٥٪ من تجارتها العالمية والباقي مع الخارج.

والنتيجة

إن نظام الحياة فى الغرب الذي انبثق عن عقيدته العلمانية، ومنه النظام الاقتصادى المسمى بالرأسمالية، يأبى تدخل الدين والقيم والأخلاق فى السلوك الاقتصادى، فعلى مستوي الاستهلاك ليس عنده فرق بين خبيث وطيب وعلى مستوى الإنتاج ليس عنده فرق بين حلال وحرام، والهدف الوحيد هو اللذة والربح، فامتلأ المجتمع بالخبائث من خمر وخنزير، واختلط في دعارة حطمته وأمرضته، وفى شقوة نفسية دمرت الأسرة والقيم، وفى مظالم اقتصادية من الاحتكار والربا والقمار.

لهذا يتجه الغرب نحو مزيد من الجنون واليأس والانتحار، يتفنن في إرهاق البنيان المادى للإنسان، والنسيج المكونة للأسرة، والبيئة الصالحة فى العالم، يتنافس فى تطوير أدوات الهلاك، ويتفنن في التآمر والكيد، ويسعده الاستكبار والمجون.

إن الذى أرق ذوى الضمائر من المفكرين والفلاسفة ليس الفرق في المتاع بين إنسان وإنسان، ولكن ضخامة هذا الفرق، تلك الضخامة التى لايمكن أن تكون بسبب مابين فرد وفرد من فروق في القوة والكفاية، والتمييز المادى ضرورة تنتج لنا آفاقا من الفكر والخلق، لازمة لنمو المجتمع، والمساواة الحسابية لن تنتهى بنا إلا إلى مرحلة من الهمجية والتخلف لا

توصف. والخير إذن هو تفاضل لا طغيان فيه ولا استغلال، وأيضا لا كسل فيه ولا تواكل، مع رعاية للمحتاجين تنبع من أخص خصائص القيم الإنسانية وهى الرحمة.

ولكن شريعة الرأسمالية التى ساد فيها الاحتكار والربا والمقامرة انقلبت فيها الموازين على المستوى القومى والعالمى حين أصبح المال دولة بين الأغنياء.

ونلاحظ هذه الكارثة حين نرى مستوى توزيع الدخل على المستوى القومى فى دولة متقدمة كأمريكا، حيث يؤكد تقرير البنك الدولي للتنمية البشرية سنة ١٩٩٢ أن الخمس الفقير كقطاع من سكانها ظل يحصل على ٥٪ من الدخل القومى خلال النصف الأخير من القرن العشرين، بينما تجاوزت حصة الخمس الغنى ٤٠٪ من الدخل القومى. ونسمع فى هذا المجتمع عن مشردين لايجدون مأوى، وعن قطاع ضخم من الناس يعيشون تحت خط الفقر، ولايستحى ضمير عالم يسمى نفسه عالما متقدما!

وعلى مستوى العالم، تظهر تقارير البنك الدولى عن التنمية البشرية سنة ١٩٩٢ حقائق مفزعة عن توزيع الدخل على مستوى العالم، حيث نجد أن ٦٠٪ من سكان الكرة الأرضية لايحصلون إلا على ٦ر٥٪ من دخل العالم. ويستمر هذا التفاوت بشاعة ففى عام ١٩٨٩ ارتفع دخل الـ ٢٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون فى الدول المتقدمة إلى ٦٠ ضعف دخل الذين يعيشون فى الدول الفقيرة، بعد أن كان ٣٠ ضعفا. ويؤكد نفس التقرير أن الوضع الاحتكارى والربوى للعالم الغربى يكلف ظلما دول العالم الثالث ٥٠٠ مليار دولار سنويا نتيجة الأوضاع غير المتكافئة فى التجارة الدولية(٦).

ولما كان الإنتاج يسعى إلى الربح، والقوة الشرائية بيد الأغنياء، وجه أغلب الطاقة إلى إنتاج السلع الكمالية اللازمة للأغنياء، وأهملت الحاجات الأساسية لجماهير الناس محدودة الدخل والفقراء. وهذا واضح فى نمط استهلاك المجتمع الغربى ونمط استهلاك الطبقات التى تقوم بخدمته والتابعة له في دول العالم الثالث، بينما الغالبية التى لا تقدر، لاتستطيع العيش إلا بشقاء.

وبينما يتساقط جم غفير من سكان العالم الثالث من المجاعة، تخفض المساحات المزروعة من القمح فى أمريكا ليرتفع سعره، مع قيام الحكومة بتعويض المزارعين، وبينما أنفقت السوق الأوروبية المشتركة أكثر من مائة مليون مارك ألمانى في إتلاف آلاف الأطنان من الفواكه والخضر والزبد والجبن، وإبادة قطعان الماشية خلال سنة ١٩٧٤، كان أطفال العالم الثالث يعانون من سوء التغذية وأمراض الجوع.

والعلم والحق لايريان أى مبرر لهذا الجبروت الرأسمالى، فبإمكان العالم كله أن ينعم بالتنمية والكفاية، حين يفيض خير الجميع علي الجميع، وليس هناك تعارض بين تنمية العالم الثالث ورخاء العالم الغربى، بل إن التقدم الشامل سيحرر الاقتصاد الغربى من شبح الركود والأزمات.

وخرافة الديمقراطية تبخرت من خلال التلاعب بالرأى العام حيث يستطيع الأغنياء التأثير فى السلوك الانتخابى وفي اختيار الحكومات، وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق سياسات خارجية ومحلية تتلاءم مع مصالح الشركات. وتستطيع أيضا هذه الاحتكارات أن توجه الرأى العام حيث تريد، ويمكنها أن تشتري ولاء من تريد، لتحصل على مزايا لاحق لها فيها. كما أنها بلغت حدا من القوة تستطيع أن تؤثر فى أشكال الأوضاع السياسية فى الدول، عن طريق عملائها ومؤامراتها الاقتصادية ونفوذها في دوائر اتخاذ القرار.

كل هذه الظواهر تنبئ بما يتوقع للعالم ولنظامه الرأسمالى من مصير، نلمح نذره فى الأفق في شكل أزمات اقتصادية طاحنة، احتار الخبراء فى علاجها. فإهدار المنافسة وسلوك طريق الاحتكار أدى إلى رفع الحماية عن المستهلكين، ورفعت القيود التى تمنع المنتجين من الانحراف. والاحتكارى وإن استطاع أن يرفع الأسعار وأن يقيد الإنتاج، فإنه لايمكنه أن يضمن استمرار الطلب على سلعته حتي وإن حقن القوة الشرائية للمستهلكين بالقروض. وهى ظاهرة تصدقها النتائج على المستوى المحلى والدولى. كما أن ارتفاع حرارة المقامرات في الأسواق السلعية والمالية جعل الاقتصاد يترنح كالذى يتخبطه الشيطان من المس.

والمشكلة أن الخبراء لايستطيعون أن يخرجوا من قيود النظام الرأسمالى ليتأكدوا أن العلة الأصلية التى تزهق روحه هو الحرام من الاحتكار والربا والمقامرة، وإن استطاع بعضهم الخروج وقادته حاسته العلمية إلى هذا الإدراك فإن قوى المصالح وجماعات الضغط كفيلة بكتم أنفاسه.

إن تماسك المجتمع الغربى للآن يرجع، في الدرجة الأولى، إلى معدل الاستغلال الذى يستنزفه من العالم الثالث بحكم قدرته الاحتكارية. والعالم الثالث محروم من التنمية، حتى يستمر تصدير موارده بارخص الأسعار، واستيراد سلع الغرب باغلاها. ويوم أن حاول العالم الثالث أن يعيد بعض العدالة لمعامل التجارة العالمية الظالم، ورفع سعر بتروله اهتز المجتمع الغربى من الأعماق، وفزع من أن يهبط مستواه، ولو قليلا، لتتحقق العدالة. وتعرض الاقتصاد الرأسمالى، بآلياته المنحرفة، للركود. وتآمر على هذه الصحوة بان تحول

إلى جماعة ضغط تمارس احتكار الشراء عن طريق تخزين كميات ضخمة من البترول، ولم تستطع دول العالم الثالث المتفرقة والتى لم تخطط للمستقبل والتى تحتاج الغرب يوما بيوم، أن تصمد ، وعاد الاستغلال أعتى مما كان.

* * *

والملاحظ أخيرا: إن الرأسمالية انتكست بقدر ما صادمت الفطرة بارتكابها الحرام من احتكار وقمار وربا وأكل مال بالباطل.

والعالم المسلم اليوم في حاجة إلى العودة لجذوره، يتنسم رحمات الله فيما أحل وماحرم، والعالم الإسلامى اليوم فى حاجة أن يتحد أمام هذه الهجمة الشرسة التى تجهض تقدمه وتقتل وحدته.

والعالم المسلم اليوم في حاجة إلى تعديل هياكله الإنتاجية التى تشكلت على التبعية للرأسمالية الدولية لتخدم أهدافها.

وهذا ليس أمر ترفى، بل هو مصير ومستقبل، إن النظام الليبرالى ونتاجه من الرأسمالية، يترنح ويقود الإنسانية إلى كارثة، وليس إلا الإسلام يستطيع أن يقود المسيرة إلى شاطئ الأمان، وهذا أمر يحتاج إلى إدراك واع وعزيمة قوية وتخطيط سديد.

المبحث الثانى

أسس النظام الاقتصادى الاشتراكى

لنعبر التاريخ ولا نتوقف إلا وقت أن استعملت كلمة الاشتراكية على يد روبرت أوين، فقد كان يرى أن الناس يمكن أن يحققوا أكبر قسط من الفائدة من القوى الإنتاجية إذا ما تعاونوا فى سبيل المصلحة العامة، وقضوا على الملكية الخاصة والربح، وأقاموا مجتمعات صناعية وزراعية تحكم نفسها بنفسها.. وكان يرى أن نمو الآلة سيؤدى إلى البطالة من جهة، وتراكم الإنتاج من جهة أخرى، ولا علاج لذلك إلا إذا اتسع نطاق السوق عن طريق رفع أجور العمال، وهذا لايتم إلا في ظل المنافسة الحرة، ورأى أن لامفر من التنظيم الاشتراكى إذا أردنا أن يكون الإنتاج الوافر سبيلا للرخاء، وفي مصنعه المشهور في نيولارنك بنى بيوتا صحية للعمال، وأنشأ لهم مخازن يشترون منها حاجاتهم بأسعار مخفضة، وشيد مدارس للحضانة تعنى بالأطفال، وخصص أموالا لعلاج المرضى، وإعانة الشيوخ، أو الذين أصيبوا بحادث أو بعاهة، وهو أول من أعطى معاشات وإعانات بطالة للعمال، وقد وضع برنامجا كاملا لنظام تعاونى من ٣٠٠-٥٠٠ عامل في مبان جديدة للسكن. ويتعاون هؤلاء العمال في الإنتاج دون أن يكون الربح رائدهم بل التعاون، وحاول اختبار نظريته التعاونية في أمريكا فأنشأ عام ١٨٢٥ وحدة فى إحدى الولايات، ولكنه فشل في تجربته وعاد إلى انجلترا فقيرا سنة ١٨٢٩.

وقد بنى لوى بلان أفكاره فى كتاب: تنظيم العمل، سنة ١٨٣٩ ثم بجوابه المشهور: الملكية هى السرقة، وكان يري أنه لايمكن تغيير النظام القائم إلا بإلغاء الدولة، وكل سلطة من السلطات، وبترك تدبير الشئون الاقتصادية إلى جهود الفرد العادية. ودعا إلى تكوين مصرف للتبادل، يودع فيه العامل ثمن عمله نظير كوبون يؤدى مهمة النقود. وقد أقيمت المصارف على سبيل التجربة إلا أنها انهارت انهيارا سريعا. ومن أسباب هذا الانهيار عدم تقرير أهمية عنصر الطلب فى اتجاه هذه المصارف، فقد لايطلب نوع من السلع التى أودعها العامل.

ثم ظهر ماركس فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وسط البؤس الذى نشرته الرأسمالية، باستغلالها العمال وممارستها للاحتكار والربا والمقامرة، وما ترتب عليه من

مظالم اجتماعية نتيجة أكل المال بالباطل وإهمال الرعاية الاجتماعية. ليندفع باقصى مايستطيع، متلاعبا بعقول بعض البشر، إلى الطرف الآخر من التطرف، وذلك بدعوته للقضاء على الملكية والربح وإهدار التميز.

وهنا علينا أن نميز بين الاشتراكية والإصلاح الاجتماعى. فبعض المصلحين الاجتماعيين يسمون بالاشتراكيين، برغم أنهم يرفضون منطلقات الاشتراكية. فدعوة المصلحين إلى إعطاء العمال حقهم، وتحسين ظروف عملهم، شئ مختلف عن تأميم رؤوس الأموال وإلغاء الملكية الفردية والدخول المترتبة عليها.

ثم علينا أن نفرق بين قيام الدولة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، تنموية كانت أم اجتماعية، أم كانت تتصل بالأمن القومى بملكية بعض المشاريع الأساسية للمجتمع كخدمات الكهرباء والمياه والمواصلات والغاز أو الصناعات الاستراتيجية الحربية.. وهذه ظاهرة عامة في كل الدول رأسمالية كانت أم اشتراكية، وبين قيام الدولة وفق متطلبات الاشتراكية من تأميم وسائل الإنتاج جميعا وتجفيف منابع كل دخل سوى أجر العامل.

سقوط الاشتراكية الماركسية

لقد كان جوهر تفكير ماركس هو الكفر بالله وإعطاء المادة صفات الألوهية. فهو وثنى يشبه إلي حد كبير الوثنية القديمة التى كانت تؤله ظواهر الطبيعة، فبدلا من أن يؤله الشمس والقمر، أويعبد البقرة اعتبر أداة الإنتاج هى المحرك، فإذا تغيرت تغير وراءها البناء الاجتماعى والثقافى في المجتمع. وكان الصدور عن هذه الوثنية مقياس الصدق فيمن يعتنقها. شاهدنا ذلك فى الحملة المحمومة على الدين واضطهاد المتدينين في الدول الشيوعية.

ولما كان عليه أن يثبت كيف خلقت المادة ومن الذى يحركها، ادّعى في تهويم غارق في الجهل والسفسطة، مقتبسا إياه من مخرفي الفلاسفة، أن المادة تتحرك من ذاتها عن طريق الصراع بين متناقضاتها. وسمى ذلك المادية الجدلية. وأعطى لهذا التفسير، فى غرور ساذج، صفة الضرورة والحتمية، وقسم الناس والأمم على أساسه إلى دول تقدمية ودول رجعية. وأخذ فى تطبيق هذا التخريف على التاريخ الإنسانى وحتى العلم الطبيعى.

واستغل ماركس ذلك فى شحذ أسلحة الصراع بين البشر، فأعلن أنه لادخل حق إلا دخل العامل، وأن الملكية الخاصة أصل الشرور، وسمى ذلك نظرية فائض القيمة، ودعا العمال إلى تحطيم الملاك والقيام بالثورة على كل فضل وعبقرية. واستخدم التاريخ بسذاجة

ليدلل علي خرافاته. فالإنسان البدائى كان أحسن حالا، لأن أدوات إنتاجه من عصى وآلات حجرية كانت تجبره علي التعاون فى صراعه مع الطبيعة. ولكن لما اكتشف الإنسان السهم والقوس والفأس ساد نظام العبودية بين الناس، فقد أتاحت الزراعة للإنسان أن ينتج أكثر مما يستهلك، وأتاحت الأدوات الحربية أن يهيمن سادة على رقيق الأرض في العصر العبودى ثم العصر الإقطاعى، ثم كانت الثورة الصناعية ليستغل الرأسماليون العمال، ويأخذوا غير حقهم من أجر العامل فائضا للقيمة، والاشتراكية والشيوعية هى الفلسفة التى تستطيع أن ترفع هذا الاستغلال وتعيد البشر إلى التعاون مرة أخرى بدلا من الصراع كما حدث فى العصر البدائى.

ورأس المال الثابت عند ماركس كالأبنية والمواد الأولية والآلات لا ينتج شيئا، وإنما تتولد الإنتاجية من العمل، ثم اتبع ذلك بالنتيجة أن كل من أخذ دخلا من الناتج غير العامل فهو طفيلي يعيش على السرقة، ويقصد بذلك الإيجار والربح.

وقد أهدر العلم الحديث كل هذا التخريف على مستوى العلوم الطبيعية، فالمادة ليست نقيض الطاقة، فما المادة إلا طاقة مركزة، والذرة خالية من التناقض بل تناسق بين جزئياتها. والكون ملىء بالقوانين المتباينة التى تحكم كل نوع، فقوانين الصوت غير قوانين الضوء والنبات غير قوانين الجماد.. في تعدد يصعب حصره، بل إن ظاهرة التناسق والتكامل أوضح ظهورا. وقد شاهدنا تراجعهم المخزي أمام الكشوف العلمية الداحضة لأوهامهم، حتى استبعدوا هذا التخريف من أبحاثهم العلمية وإلا ماستطاعوا المضى خطوة واحدة في هذا المجال. كما حدث فى رفضهم لقوانين الوراثة عند مندل، لأنه رأى أن الصفات موروثة وغير مكتسبة، واضطهدوا من اقتنع بها من علمائهم، ثم عادوا للحق صاغرين.

والكون يتميز بالتنوع، ولو ترك دون ضابط لزال وعمته الفوضى.

يقول تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ [فاطر: ٤١].

لهذا نجد التناسق والانتظام:

﴿لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يس: ٤٠].

وذلك فضل من الله ونعمة:

﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾ [طه: ٥٠].

والإنسان محكوم بهذه السنة. منها ماهو مفطور عليه ولا إرادة له فيه كالتنفس مثلا، شأن سنن الله التى تحكم الكون كله:

﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [آل عمران: ٨٣].

واقتضت حكمة الله أن يختار الإنسان بين الهدى والضلال في حياته وعلى ذلك يكون الحساب والجزاء:

﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

فالحق هو قانون الكون، إذا سار عليه الإنسان هدى وانتظم، وإذا خرج عليه ضل وانهار:

﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وهى سنة الله فى خلقه، من أطاعه رشد ومن عصاه شقى.

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

والتباين سنة الوجود والحياة، وعن طريقه يتم الانسجام بالسنن التالية:

١- **التزاوج**: يقول تعالى:

﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الذاريات: ٤٩].

والهدف منه السكن والرحمة، يقول تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

٢- **التسخير**: فالكون مسخر بفضل الله للإنسان، يتفجر بالخير له والعطاء. يقول تعالى:

﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

٣- **التعارف**: فقد خلق الله البشر يختلفون فى اللون والجسم والعلم، حتى يؤدى هذا التنوع إلى أنس يملأ الدنيا بالتعارف. يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣].

هذه هى سنة الله من اتبعها هدي وسعد ومن خرج عنها ضل وشقى، فالصراع استثناء على الأصل وهو يصيب الحمقى والمارقين. يقول تعالى:

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

والإنسان فى الماركسية خاضع للضرورة، فالمحرك للتاريخ هو أداة الإنتاج، وهى التى تحدد علاقات الإنسان وعواطفه وثقافته أو ما يسمونه الصرح العلوى. فإذا تطورت أداة الإنتاج كان حتما أن يتغير الصرح العلوى من الطبقة الجديدة التى تتغلب بفعل التطور على الطبقة القديمة. فالحربة تعطيك العصر العبودى والفأس تعطيك الاقطاعى، والآلة البخارية تعطيك الرأسمالى. فالإنسان محكوم بحتمية تحدد كيانه النفسى وتطوره الثقافى!! فأى مهانة للإنسان أكبر من ذلك.

وهكذا استبدل الشيوعيون الإله الواحد بأداة الإنتاج، وثنا يعبد من دون الله، فى تخلف عقلى فاق تخلف القدامى الذين عبدوا ظواهر الكون كالشمس من دون الله.

وظهر التناقض والخطأ فى تفسيرات ماركس مع تتابع أحداث التاريخ الإنسانى، فلم تسعفه أدلة البحث العلمى على إثبات التطور التاريخى كما رآه، بل شهد التاريخ بما يدحضه ويخرجه من عداد البحث العلمى الجاد، سواء فى الدراسات على المجتمعات القديمة تاريخياً، أو بقاياها في العالم الحديث.

والوقائع المعاصرة أثبتت عكس ما ادعته النظرية ضرورة وحتمية. مثلا بدأت الثورة السوفيتية سياستها فى الأجور بالمساواة، فما لبث أن شاع الكسل والتواكل، ونقص الإنتاج بحدة، وتراجع المنظرون عن ذلك ففاضلوا بين الدخول، ولكنهم استبدلوا حافز الملكية بالقسوة والإرهاب لإجبار العمال فيما سموه بدكتاتورية العمال. وتنبأت الماركسية بقيام الشيوعية في أكثر الدول الرأسمالية نموا لرأس المال، فإذا بها لاتقوم إلا في أقلها نموا عن طريق المؤامرة والانقلاب بزعامة لينين فى روسيا. والتاريخ بطريقتهم يصبح العوبة تلفيق بين أحداث ثم تراجع إلى تلفيق آخر، فى تهويم مسف وجهل مطبق.

والدارس المنصف للتاريخ يجد أن كل الحضارات، التى تمثل نقطا مضيئة فى تاريخه، هى الحضارات التى أسسها رسل الله ونظمها الوحى الذي أنزله الله. ويوم أن ينحرف

البشر عن هذه الرسالات، يوم أن ينتشر الجهل والخرافات ويعم الظلم والاستبداد.

ويظهر باطل التفسير المادى للتاريخ حين دراسة تاريخ الإسلام، فالدارس لسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه يجد قوما استعلوا على الدنيا ولم يشغلهم سوى إعلاء كلمة الله، عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم الملك فابى والمال فابى، واضطهد فلم يرجع، وظل يدعو ويجاهد حتى ارتفعت راية الإسلام. وها نحن نرى على سبيل المثال آل ياسر يعانون القتل والتعذيب، فما يردهم ذلك عن دينهم حتى يلقوا الله، وها هو صهيب يخير بين ماله وبين أن يهاجر إلى الله، فيقذف إليهم بماله راضيا مستبشرا. فاين الدافع المادى لكل هذا؟

والحجة الداحضة التى لا تلبث أن تؤمن بها العقول الناضجة والنفوس السوية نجدها في كتاب الله تعالي وهو يضع نظام الأمة المسلمة، في الأساس السياسى على أساس الشورى، يوم كان الاستبداد يملأ الدنيا والعبيد كثرة يئنون، والأساس الاجتماعي على أساس المساواة لا فضل لعربى على أعجمى ولا لابيض على أسود، يوم أن كان النزعات العرقية تعم الدنيا وتسفك فى سبيلها الدماء، وفى الأساس الاقتصادى الذي يحرم أكل المال بالباطل من ربا وغرر واحتكار، ويفرض للفقراء حقا ثابتا فى أموال الأغنياء هوالزكاة، يوم أن كان للحاكم الحق فى أموال الشعب كلها، وكان الفقير يسحق بالأقدام. هذه المعجزة تشهدها بوضوح حين تتأمل فى ظلم وظلمات النظم المعاصرة رأسمالية واشتراكية.

وما المال إلا عمل قد بذل فى تحويل نعم الله إلى رأس مال نافع، هذا العمل المخزون يستحق حصة من العائد إذا ساهم فى العملية الإنتاجية، شأن العمل الحى. وبها يتحرر الإنسان بعمله من ذل الحاجة فى مستقبله، ثم إنها تحمى الأصول المادية للمجتمع من الإهمال والتبديد، وتحفز على الإنشاء والتعمير.

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها، ولكن اشترط نظافتها من كل ظلم واستغلال. يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩].

وحمى الإسلام الملكية وبلغ بحرمتها حرمة دم الإنسان. يقول ﷺ :

« لايحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه »(٧)

وسقطت الماركسية صريعة أوهامها في أواخر الثمانينات من هذا القرن، تاركة وراءها

شعب ممزق جائع، يمتلئ بالعصابات وببيع كل ما تصل إليه يديه حتى المواد النووية. ورجع مرة أخرى إلى متطلبات الفطرة من الملكية والربح ونبذ كل أوهام ماركس وضلالاته واعتبرها سبب تخلفه وضياعه.

وقد كان يكفينا هذه النتيجة الأليمة التى عانتها الشعوب التى رزخت تحت ظلم الاشتراكية الماركسية، وكان حسبنا صيحات الازدراء والكراهية والشجب لها ولرموزها اليوم فى هذه الشعوب، لنطوى صفحة هذه الكارثة. لكن من البشر من ينسون، ومنهم من لايفقه، ومنهم من ظل سادرا في غيه، فكان لابد من هذه الإشارة السريعة حتى نعرّى الباطل، فذلك أحرى ألا يخدع الناس فيه.

فشل الاشتراكية الليبرالية

تقع الاشتراكية الليبرالية فى المنطقة بين الرأسمالية والاشتراكية الماركسية. فهى تشارك القطاع الخاص في حرية اختيار المهنة وسيادة المستهلكين واستخدام الأثمان لتوجيه الإنتاج وتخصيص الموارد الإنتاجية. ولكنها من الناحية الأخرى تتملك الدولة فيها قطاعا هاما من وسائل الإنتاج، وتعتمد على التخطيط المركزى فى إدارته. ويتباين هذا القدر من السيطرة على وسائل الإنتاج بين دولة وأخرى، فقد يقترب من الرأسمالية فيكون حجما محدودا، وقد يقترب من الماركسية فيكون حجما كبيرا، وذلك ماشهدناه في دول العالم الثالث. ويطلق عليه غالبا اسم القطاع العام.

يقول تقرير البنك الدولي عن التنمية سنة ١٩٨٨ :

« فى أواخر السبعينات وعقد الثمانينات، ثار قلق فى البلدان الصناعية والنامية حول التوسع في القطاع العام، وبدأ ينظر إلى النمو البطيء، والمدخرات والاستثمارات الخاصة المتثاقلة، والتضخم المرتفع، وأوجه عجز ميزان المدفوعات، وأعباء الديون الثقيلة، والفاقة المستمرة، والبطالة باعتبارها- ولو في جزء منها- نتيجة للنمو المفرط للقطاع العام. وحتى حين كان السبب المباشر لهذه المتاعب هو أحداث خارجية بعيدة عن سيطرة البلدان فرادى، فإن تصرفات الحكومة كثيرا ما ألقى عليها اللوم، لأنها تركت البلدان النامية مستعدة استعدادا هزيلا. كما أن أواخر عقد السبعينات سجلت نقطة تحول هامة فى اقتصاديات التخطيط المركزى، حيث ازداد النظر إلى الاعتماد على الأمر المباشر من الحكومة، بوصفه عبئا على النمو الاقتصادى. وفى عقد الثمانينات زاد عدد من هذه البلدان من الدور الذي تضطلع به الأسواق. وقد وجدت أسباب القلق المذكور سندا فكريا

في العودة إلى ظهور مايمكن أن يسمى بنظرة المصلحة الخاصة إلى القطاع العام. ونظرة المصلحة الخاصة، إذا تعقبت جذورها في الماضى إلى الاقتصاديين التقليديين الليبراليين، ولاسيما آدم سميث، تبدأ بافتراض، هو أن الأفراد سواء أكانوا فى الحكومة أو خارجها يستخدمون ما تحت تصرفهم من موارد ويؤثرون فيها للنهوض بمصالحهم الخاصة، عوضا عن فكرة مجردة من المصلحة العامة. ومع أن موالاة المصالح الخاصة تؤدى إلى تخصيص كفء للموارد في ظل السوق التنافسية، فلن يحدث هذا عامة متى استخدم الأفراد السلطات الاحتكارية للحكومة لمنفعتهم الخاصة. فالساسة البيروقراطيون، ومصالح خاصة كثيرة تستفيد من الحكومة المتنامية، ومن الإنفاق الحكومى المتنامى. ومن هنا فإن قيل إن للحكومة دورا ضروروياً باعتبارها موردة للسلع العامة، فهذا يحتاج إلى تعيين حدوده بعناية، وإلا تلا ذلك توريد غير كفء للسلع والخدمات، ماكان منه عاماً أو خاصا.

إن ظهور أوجه خلل مستمرة فى الموازين المالية، والصعوبات التى تكتنف تنفيذ برامج فعالة للاستقرار والتكيف فى البلدان النامية، قد تم تفسيرها بدورها من وجهة نظر المصلحة الخاصة، يشيرون عادة بإصدار قوانين تكفل توازن الموازنة للحيلولة دون حدوث أوجه عجز مالى. غير أن تجربة هذه القوانين في البلدان النامية توحى بانها لن تكون فعالة على الأرجح»(٨).

وبينما كانت الغلبة للاتجاه نحو الاشتراكية السلطوية فى الستينات، نجد الاتجاه نحو الرأسمالية واضحا فى الثمانينات. ويقوم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بالضغط على الدول التى تريد مساعدته للتحرك من القطاع العام تحت شعار جديد يسمونه الخصخصة Privitation.

وعلى سبيل المثال ظهر هذا القطاع فى الستنيات في مصر، وبلغت قيمته السوقية مايقرب من ١٦٠ مليار جنيه سنة ١٩٩٣. وقد احتاج هذا القطاع إلى شبكة معقدة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة والهيئات والمصالح والإدارات منها: ٣٣ وزارة تغطى كافة القطاعات والأنشطة، ٧٤ جهازا أو إدارة أو مصلحة حكومية، ٦٧ هيئة عامة خدمية، ٥١ هيئة عامة اقتصادية، ٢٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات. وتضم هذه الشبكة حوالى ٤ مليون موظف، أكثر من ثلث القوة العاملة، وشبكة ضخمة من المنشآت تصل إلى ٤٠٠ منشأة، منها الربع فى قطاع الصناعة وحده، ويمثل القطاع العام ١٠٠٪ من تجارة الجملة فى السلع الرئيسية و ١٠٠٪ من أعمال التأمين و ٩٠٪ من أعمال المصارف، وأغلب قطاع الأعمال والمواصلات. ومثل القطاع العام ٧٥٪ من قطاع الاستثمار العام و ٨٦٪ من حجم

الصادرات و ٣٠٪ من الناتج القومى و٧٠٪ من الناتج الصناعى.

ويمكن تلخيص السلبيات التى ترتبت على هذا الاتجاه فيما يلى :

١- وحدات القطاع العام مهما بلغت خسارتها أو مهما بلغ التسيب فيها فهى لا تتوقف، وتبقى دائما حجر عثرة في نهوض الاقتصاد القومى، بعكس الوحدات الخاصة.

٢- هيمنة القطاع العام على الاقتصاد القومى أدى إلى تضييق فرص الاستثمار، وكانت سببا فى :

أ - هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

ب - اتجاه المدخرات إلى الاستثمار الخفى أو غير الشرعى .

ج - تراكم المديونية الخارجية لزيادة الاستثمار الإنتاجى عن المدخرات، والتهرب من الضرائب واستخدام الرشاوى، وتهريب السلع، والاستثمار السالب فى التجارة والعقارات.

٣- الطبقة المستفيدة من التسيب والفساد تكون قوة ضاغطة تمنع الإصلاح والاستقامة. ويظل الجمهور ينزف ليثرى حفنة أغنياء

٤- تشوه البنية الاقتصادية كالتجارة الخارجية وسعر الصرف وقوانين الاستثمار.

٥- إرباك جهاز الأثمان وتخصيص الموارد نتيجة الأسعار الحسابية والمدعمة، مما يربك القرار الاقتصادى ويسىء تخصيص الموارد.

٦- تخلف الآلات وتراجع الابتكار وتخلف وسائل البحث.

٧ - زيادة البطالة المقنعة داخل المصانع مما ينعكس على التكلفة الإجمالية للسلعة.

٨ - العجز عن توفير بعض الحاجات القومية، والإفراط فى إنتاج سلع تمثل مخزونا راكدا.

٩ - دعم الطبقات الفقيرة لم يستفد منه غالبا سوى الأغنياء والسماسرة. ودعوى الرعاية الاجتماعية نراها تنعكس بوضوح فى زيادة تكلفة التعليم بالدروس الخصوصية، والعناية الصحية فى مستشفيات الحكومية انحطت إلى درجة خطيرة. وهى وحدها تكلف الدولة أكثر من ١٣ مليار جنيه سنويا.

١٠- ظهور عجز الموازنة لتمويل الخسائر والذي وصل إلى ١٥٪ من حجم الناتج القومى، والاعتماد في سده على الإصدار النقدى مما أدى بالتالى إلى ظهور التضخم الذى

جاوز معدله ٢٥٪ سنويا، وتراجع التصدير وزيادة الواردات مما أدى إلى عجز الميزان التجارى، وارتفاع حجم المديونية الخارجية والداخلية إلى مستويات خطيرة، مما عرض البلاد لمخاطر سياسية جمة، وزيادة معدل البطالة إلي معدلات كبيرة. مما أدى إلى مشاكل اجتماعية معقدة.

ومن ثم أخذت مصر منذ بداية التسعينات فى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن التخطيط المركزى إلى التخطيط التاشيرى، ومن التقييد للأسعار عموما إلى تحريرها. والهدف من ذلك تحول المالية الحكومية من العجز إلى التوازن، والاقتصاد القومى من الجمود إلى الانطلاق.

ومن ثم نصل إلى نتيجة مؤكدة وهى أن أى نظام اشتراكى مهما قيد ورشد مآله الفشل. ذلك أنه ليس هناك طريق للوصول إلي حسابات تكاليف صحيحة، ومن ثم لايمكن اتخاذ قرار اقتصادى سليم. والربح الذى يعتبر القوة الدافعة لاقتصاد السوق، مع حق الملكية، إذا اختنقا، فليس هناك من سبيل للنمو التلقائى ولا حافز على الابتكار والتجديد.

والنتيجة أنه إذا فقد المجتمع احترام الملكية الخاصة، وإذا ضيق على حافز الربح، وإذا منع الناس من الحصول كاملا على ناتج عملهم، وهذا ما ترتكبه الاشتراكية، فإن النتيجة ستنعكس ولابد على فقدان الحافز على الإنتاج، وانتشار عدم المبالاة بل الرغبة فى التخريب أحيانا، مما يجعل الناس فى النهاية شركاء فى الفقر والحرمان.

وفي العادة يكون حافز الملكية والربح دافعا إلي ظهور رجال الأعمال المستعدين للمخاطرة، وتنافسهم على الابتكار والتجديد وإرضاء المستهلكين، وهنا يضع الخطة عدد كبير يشمل الشعب كله، كل منهم منتجين ومستهلكين يقومون بعمليات حسابية فى توزيع ميزانية الدخل على الإشباع، وتوزيع رأس المال على الإنتاج ليحقق أقل تكلفة. وهنا يكون المستهلك هو السيد الذى يحدد طلبه مسار الإنتاج، عن طريق الطلب وارتفاع الأسعار وزيادة ربحية المنتجين. ويكون للحساب الاقتصادى للتكاليف أثر في ترشيد استخدام المدخلات الإنتاجية، وحسن تخصيص الموارد على مستوى الدولة. ولايمكن أن يحل محل هذه الأعداد الضخمة عدد من المخططين يمكنهم استيعاب كل هذه العمليات الحسابية. ولا ينتهى ذلك إلا إلى فرض نوعيات من السلع قد تكون غير مرغوبة من الناس، وإلى استخدام سيئ للموارد يرفع التكلفة القومية ويهبط بمعدل النمو الحقيقى للإنتاج.

ويحدثنا الاقتصادى آرثر لويس عن أهم أسباب فشل التطبيق الاشتراكى فيما يلى :

١- أن القوة المركزية للتخطيط التى تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تتدخل في تحديد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات، فالنظام الاقتصادى معقد إلى أبعد الحدود، إذا وضعت مثلا خطة لزيادة إنتاج الساعات، يجب عليك في الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع الموارد والأدوات التى تدخل فى صناعة الساعات، وتخفيض إنتاج جميع الأشياء التى تغنى عن استخدام الساعات، والموارد التى تتكون منها هذه الأشياء، والآن لا يستطيع شخص واحد ان يضع قائمة كاملة لجميع النتائج الاقتصادية التى ستترتب عليها زيادة الساعات.

وبسبب هذا التقييد فإن تنفيذ الخطة التى تتم عن طريق التوجيه لايكون دائماً مرضيا، فهناك آلاف من الآلات يوميا، ولكنها تترك بلا استخدام بسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها. وفى التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائما هى وجود نقص فى أشياء معينة وفائض فى أشياء أخرى.

٢- وعيب آخر يتصل بالتخطيط الاشتراكى حيث تنعدم المرونة، فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفصيلات الضرورية لتنفيذ الخطة، وبعد أن يصدروا توجيهاتهم، فإنهم يعارضون أى طلب لمراجعة الأرقام.

٣- وعند تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة، وحتي ولو كانت الخطة كاملة عند وضعها فإن الظروف تتغير، فقد يعطى تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل، أو يقع حادث معين، أو تكون الأحوال الجوية سيئة، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسات من الحصول على مخصصاتهم من الفحم. ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى، لا تحتاج كثيرا إلى هذا النوع من الوقود، وفي معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطا مركزيا يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة، وهى أن الخطة يمكن أن تسير سيرا طبيعيا عن طريق السوق السوداء، التى تستطيع فيها المؤسسات أن تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة.

٤- ويجب أن نضيف إلى أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه، وإلى عدم مرونته عيبا رابعا وهو عدم التطور. فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذه الساعات، أما إذا كان هناك نوعان من الساعات فإن الصعوبة تتضاعف، وهكذا تزداد

الصعوبات بزيادة أنواع الساعات. ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزى يميلون إلى الإسراف فى توحيد أنواع السلع، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوجيه فى مصلحة الشعب، وإنما لأن هذا يسهل لهم عملهم، وتوحيد أنواع السلع يكون فى بعض الاحيان أداة للتقدم، ولكنه يكون دائما عدوا للسعادة، ويؤدي إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية.

٥ – وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار، لأن هناك أشياء لايمكن التنبؤ بها، ولهذا لايمكن إخضاعها للتخطيط المركزى، ومستقبل البلاد يتوقف على الإنتاج الحر، وعلى الاشخاص ذوى الآراء الحديثة، التى يستطيعون تأييدها فى وجه أى معارضة، للحصول على مايريدون من رأس المال والعمل والمواد الخام، دون أن يصطدموا بالعقبات التي تخلقها الطبقات البيروقراطية، وليختبروا السوق بأنفسهم وأى نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة.

٦ – وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه، ازدادت تكاليف التخطيط، ونحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصاءات متصلة وعدد كبير من الموظفين والخبراء، ونحن لانستطيع أن نصدر آلافا من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين، وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط(٩).

وللنظام الاشتراكى نتائج أخرى على المستوى الاجتماعى والسياسى. حيث تؤدى سيطرة الدولة على الإنتاج إلى ظهور النزعات الدكتاتورية، ومعها معاناة الشعوب. فحين تكون الدولة هى المنتج الأكبر والمالك الأكبر والمستأجر الأكبر، فإن ذلك يستلزم لإدارته أكبر قدر من الاستبداد، ولصيانته أقصى مايمكن من الإرهاب. ومن ثم يقضى على خصائص الكرامة والمشاركة الفعالة والتجاوب الجيد لجماهير الناس، ولا نرى إلا الخوف وعدم المبالاة والكره والحقد.

وأكبر مثال الآن نسمعه عن ممارسات الشيوعيين فى بلادهم بين قتل وتشريد ونفى وخوف، تتردد فى قصص ستالين الرهيب وغيره من الجبابرة الذين أذلوا العباد وأفقروا البلاد. وهذه نتيجة طبيعية، فالسلطان المطلق طغيان مطلق، وهو يهدم بأسرع مما بنى، ولا ينتهى إلا بالكوارث والمصائب.

المبحث الثالث

أسس النظام الاقتصادى الإسلامى

وجدنا في تحليلنا لأسس النظام الاقتصادي الرأسمالى كيف أن إطلاق الحرية دون قيم تضبطها قد أدى إلى أكل المال بالباطل، ولم ينل الفقير حظه من الرعاية التى تكفيه. وتبين لنا كيف كان ذلك وراء مايصيب الرأسمالية فى مجال الاقتصاد من أزمات وركود. ورأينا فى تحليلنا لأسس النظام الاقتصادى الاشتراكى كيف أن اتهام الملكية بالظلم أدى إلى مصادرتها وتقييدها مع الربح، وكيف أدى ذلك إلى انهيار اقتصادها وضياع أهلها. والبشر إلى اليوم فى عصورهم الحديثة، حتى فى بلاد المسلمين، ينتقلون من رأسمالية إلى اشتراكية والعكس أو يجمعون بين الاثنين، ولا يبحثون عن نظام آخر يحررهم من آفاتهما العقيدية والتنظيمية.

والنظام الاقتصادى الإسلامى خصيصته الرئيسة أنه يقوم بالإبداع المادى فى حضن القيم الإيمانية. ومع حث الإسلام على التنمية الاقتصادية وإعمار الأرض، فإنه اشترط لتحقق رغد العيش أن يكون ذلك طاعة لله، وإلا فليس وراءه إلا الغرور الإنسانى، والعبث فى الحياة ثم يكون نتاجه الجبروت والبطش الشديد.

﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (١٢٩) وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ (١٣٠) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٣١) ﴾ [الشعراء: ١٢٨ : ١٣١].

فالصلة بين الإيمان والعمل الصالح صلة عضوية لاتنفصم. ويقص علينا القرآن عبرة من شعيب عليه السلام حين دعا قومه ألا يشركوا بالله، قرن ذلك بالقسط فى التعامل وعدم بخس الناس حقوقهم. وكان ذلك مدعاة للغرابة عند قومه، فتعجبوا كيف يتدخل فى عبادة مايعبد آباءهم ثم لايدعهم يمارسون المعاملات كما يشاؤون. ومن هذه القصة نعلم أن القسط فى المعاملات هو ثمرة التوحيد، وأكل المال بالباطل هو ثمرة الشرك.

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ (٨٤) وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٨٥) بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ

لَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [هود: ٨٤ : ٨٨].

وهذا هو مقياس الحضارة فى الأمة المسلمة، فلا تعتبر الدول الغربية متحضرة لأنها ترابى وتحتكر وتاكل الأموال بالباطل، وتهدر القيم الأخلاقية وتستبعد القيم الإيمانية، ولا تعتبر الاشتراكية حضارة وهى تحرم الناس من حقهم فى عملهم ملكا وربحا، وتقودهم بالحديد والنار، وتكفر بالله مالم ينزل به سلطانا. وأيضا لايعتبر المسلمون متحضرون إذا انحرفوا عن عقيدتهم أو عصوا الله، أو تقاعدوا عن الضرب فى الأرض والابتغاء من فضل الله.

يقول رسول الله ﷺ :

« يامعشر المهاجرين، خصال خمس إذا ابتليتم بهن ونزلن بكم أعوذ بالله أن تدركوهن، لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتي يعلنوا بها إلا فشا بينهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم. ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا. ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط عليهم عدوا من غيرهم فياخذ بعض مافي أيديهم، ومالم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل باسهم بينهم »(١٠).

وسنعرض فى هذا المبحث الأسس الرئيسة التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الإسلامى، حتى يكون الطريق واضحا عند الحديث عن مفردات الاقتصاد الإسلامى.

١- الإيمـــان

إن أهم مايشغل الإنسان الراشد هو معرفة سر الكون والحياة. لهذا كان فى حاجة مستمرة إلى من يجيب له عن الأسئلة التى تتردد فى جنباته عن حقيقة الوجود وعن غاية الإنسانية.

ومن ثم من الممكن أن ندرك الاهتمام الكبير الذى أولاه القرآن لتبيان حقيقة الألوهية وأحوال اليوم الآخر، وعلى هذه القاعدة الإيمانية يقدم منهاج العمل الصالح الذى يصلح به الكون والحياة.

فالإيمان بالله قاعدة كل علم حق وأساس كل عمل صالح، فالله وحده الذى خلق

الوجود ويسّيره، وهو الذى خلق الإنسان ويعلم مايصلحه.

لهذا من عرف الله تبين له الحق، وهدى إلى الرشد، ومن لم يعرف الله كان علمه ناقصاً مبتوراً، يتعامل مع الظاهر ولا يدرك الأمور على حقيقتها.

ومن عرف الله ينطلق من حدود ذاته المحدودة إلى رحاب الكون الكبير، ومن حدود عمره القصير إلى امتداد الزمان الذى لايعلمه إلا الله.

لهذا نجد فى القرآن الكريم الآيات المبينة للوجود والتاريخ ترتبط بعلم الله وحكمته، معلنة فى نهايتها حقيقة القوى الخالقة والآمرة.

﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٢٦﴾ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ مَا خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٩﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٣٠﴾ ﴾ [لقمان: ٢٦ :٣٠].

يقول ابن قيم الجوزية: «واشهد ألا إله إلا الله وحده لاشريك له كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخلقت لاجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله رسله، وأنزل كتبه وشرع شرائعه، ولأجلها نصبت الموازين ووضعت الدواوين. وقام سوق الجنة والنار، وبها تقاسمت الخليقة إلى المؤمنين والكفار والابرار والفجار، فهى منشأ الخلق، والأمر والثواب والعقاب، وهى الحق الذى خلقت له الخليقة. وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثواب والعقاب، وعليها نصبت القبلة، وعليها أسست الملة، ولأجلها جردت سيوف الجهاد، وهى حق الله على جميع العباد، فهى كلمة الإسلام ودار السلام، وعنها يسأل الأولون والآخرون، فلا تزول قدم للعبد بين يد الله حتى يسأل عن مسألتين: ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتم المرسلين؟ فجواب الأولى بتحقيق لا إله إلا الله معرفة وإقرارا وعملا، وجواب الثانية بتحقيق أن محمدا رسول الله معرفة وإقرارا وانقيادا وطاعة»(١١).

والإيمان بالله يستلزم الإيمان بالآخرة فهى الامتداد الحقيقى للدنيا، وفيها الجزاء والبقاء، وذكر الإيمان بها قرين الإيمان بالله. فحقيقة الإيمان بالرابطة بين هذا الوجود وخالقه لا يمكن

أن تؤدى دورها إلا إذا أكملت بالإيمان بالرابطة بين عمل الإنسان وجزائه. فهى مقتضى حكمة الله سبحانه وتعالى فى خلق الكون والحياة.

﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الرعد: ٥].

لهذا كان أى علم لايقوم على هذه الحقيقة علم ناقص، يقول تعالى عن أصحاب هذا الفهم القاصر:

﴿ وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الروم: ٦، ٧].

وأى عمل لايستند على هذه الحقيقة ويرتبط بغايتها عمل حابط، نتائجه صراع وخسران وشقاء. يقول تعالى:

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٣ : ١٠٥].

وأحسن العمل لن يكون إلا إذا كانت حقيقة الآخرة واضحة جدا فى نفس المؤمن كدار خلود، حتى تأخذ الدنيا حجمها الحقيقى كدار فناء، فتطوع الدنيا للآخرة ولا تطوع الآخرة للدنيا.

وهنا لن يكون الكسب الخبيث وإن كبر إلا عذابا، يتجنبه المؤمن أيا كان إغراؤه. فيأخذ من دنياه لآخرته، ويجعل هواه تبعا لما أنزل على محمد ﷺ.

ولقد قرن القرآن بين العمل الصالح والحياة الطيبة فقال تعالى:

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: ٩٧].

فالقيم الإيمانية تتكامل مع السنن الكونية فى تحقيق الرزق الرغيد. يقول تعالى:

﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الأعراف: ٩٦].

لقد كان تونبى على حق حين تنبأ باندحار مدنية الغرب المعاصرة التى انتشر فيها الانحلال والفجور كما اندحرت حضارة روما من قبل.

فالذنوب تهلك الأمم تماماً كما تدمرها الأوبئة. يقول تعالى:

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [الأنعام: ٦].

وبتربية المؤمنين على مائدة الإيمان بالله واليوم الآخر ينعكس سلوكهم الدنيوى بالتعاطف والبر، إنه يخرج الدنيا من قلوبهم حيث الاثره والبخل، لأنهم يعبدونها من دون الله ولا يرجون اليوم الآخر، فيضعها على أيديهم حيث الإيثار والإنفاق، فهى وسيلة لا غاية، طاعة لله. يقول تعالى:

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [القصص: ٧٧].

ولقد أعطى الرسول ﷺ حكيم بن حزام عطاء كثيرا فطلب المزيد فاعطاه حتى مايستطيع حمله فنظر إليه النبى فقال: «إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، وكان كالذى يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى» فقال حكيم: يارسول الله والذى بعثك بالحق، لا أرزأ بعدك أحداً حتى أفارق الدنيا(١٢).

وقص علينا رسول الله ﷺ درسا بليغا وموعظة فقال: «اشتري رجل من رجل عقارا، فوجد الرجل الذي اشتري العقار في عقاره جرة فيها ذهب، فقال للذي اشتري العقار منه: خذ ذهبك عني إنما اشتريت منك العقار، ولم أبتع منك الذهب، فقال الآخر: إنما بعتك الأرض بما فيها» قال ﷺ: «فتحاكما إلي رجل، فقال الذي تحاكما إليه: ألكما ولد؟ فقال احدهما: لي غلام وقال الآخر: لي جارية فقال الحكم: أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا علي أنفسكما وتصدقا»(١٣)..

وهذا الذى قصه الرسول يضرب به المثل على أحسن معاملة للمال، إن شارى العقار يرى أن هذا المال ليس من كسبه فرفضه ضميره، ولأنه قد يكون حراما يلوث به ماله، ويجر عليه عذاب الضمير، أما البائع فقد رفض أن يشوب ماله الحلال شائبة، فقد يكون هذا

المال من حق الشارى وهو لايريد أن ياخذ غير حقه، فرفض أن ياخذ هذا المال.

ورسالات الرسل والصحف الأولى كلها تعبر عن هذه الحقيقة ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٧﴾ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأعلى: ١٤ : ١٩].

ولهذا لو قرأنا الآيات المنظمة لاقتصاد الأمة لوجدناها بدئت بالدعوة إلى تقوي الله، وانتهت بالتحذير من حساب الله فى الآخرة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴾ [البقرة: ٢٧٨ : ٢٨١].

والأمر كذلك حين نتدبر أمرا تشريعيا فى كتاب الله نراه مقدما فى نور الإيمان بالله واليوم الآخر ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩].

وبهذه القاعدة تتحقق حرية الإنسان .

فبالعقيدة يؤمن بأن الله هو النافع الضار، فلا يخاف أحدا على عمره ولا يُذل لأحد من أجل رزقه.

وبالعقيدة فى الآخرة، يتسع مجال تصرفه، فلا قسر ولا إرغام، فمسؤوليته عن عمله تستلزم تحقيق أكبر قدر من الحرية له، ليجزاه الجزاء الأوفى.

وبالشريعة، يأمن العدوان على ماله وعرضه ودمه، ويسد الفقير من الزكاة حاجته، فهى تصون هذه الحرية وتحميها.

***

والحديث عن النظام الاقتصادى فرع من هذا الأصل الكبير، وحين نقترب منه نعيش أزمة العصر بكل أبعادها ليتم الالتحام بين ثقافة التراث وثقافة العصر.

ومايجب أن نعيه بناء على المقدمات السابقة أن النظام الاقتصادى الإسلامى ليس علما

وضعيا، فهو وإن كان له قوانينه شأن بقية العلوم، إلا أنه:

أولا : يفترق عنها فى أنه لايقف عند حدود الوصف لما هو كائن وإنما يهتم بما يجب أن يكون، فهو من هذه الزاوية علم هادف.

وثانيا: يرتبط ببقية القوانين التى تنظم الحياة ارتباط الكل باجزائه، لا يمكن فصله عن القواعد الأخلاقية والإيمانية والعقدية.

ثالثا: يرتبط بالشريعة التى تنظم كل قوانين الحياة، فإنه ملتزم بقواعد الحلال والحرام فى الكسب والإنفاق من كتاب الله وسنة رسوله، وهذا هو موضوع القسط.

٢ - القسط

يقول رسول الله ﷺ : «ضرب الله تعالى مثلا صراطا مستقيما، وعلى جنبى الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تتعوجوا، وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد الإنسان أن يفتح شيئا من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه، فإنك إن تفتحه تلجه، فالصراط الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله تعالى، وذلك الداعى على رأس الصراط كتاب الله، والداعى من فوقه واعظ الله فى قلب كل مسلم»(١٤).

هذا الصراط المستقيم يقوم فيه الناس بالقسط، فإذا انحرفوا عنه تعدوا حدود الله ووقعوا فى المحارم، بين تقصير وغلو، أو خسران وطغيان، أو إفراط وتفريط.

يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ويقول تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٧ : ٩].

يقول ابن قيم الجوزية: (وما أمر الله بامر إلا وللشيطان فيه نزغتان، إما إلى تفريط وإضاعة، وإما إلى إفراط وغلو، ودين الله وسط بين الجافى عنه، والغالى فيه، كالوادى بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، فكما أن الجافى عن الأمر مضيع له، والغالى فيه مضيع له، هذا بتقصير عن الحد، وهذا بتجاوز الحد)(١٥).

هذه هى معالم الحياة فى الإسلام عامة، والذى يتفرع منه النظام الاقتصادى خاصة.

إن الإسلام يبنى تكليفه على الواقع، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامى، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى، وتتوزع هذه الواقعية والمثالية فى القرآن والسنة ليقوم المكلفون بما يستطيعون، فلا تحمل نفس فوق طاقتها، ولا تحرم نفس من أن تبذل ما استطاعت.. إنه يوجه للناس كافة ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ويوجه المتطلعين إلى المثل الأعلى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ(١٠٢)﴾ [آل عمران: ١٠٢]، هذا الاتجاه نلاحظه فى كل شأن من عقيدة وعبادة ومعاملة، ونجده أيضا على مستوى الفرد، وعلى مستوى الجماعة، وعلى مستوى الأمة، وهذا يسع طاقات الناس جميعا، من الذى يقصر جهده فقط على الحد الأدنى، إلى الذى يجاهد بشوقه حتى يصل إلى النور الأسنى.

فهو يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز، وله أيضا أشواق وروح، فإذا نظرنا إلى المال نجد أن الإنسان يحبه حبا جما، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ (٨)﴾ [العاديات: ٨] فكيف ينظم الإسلام ذلك؟ الإسلام يوحد بين المجتمع برعاية المسكين والفقير، ففرض فى هذا المال الزكاة كحد أدنى، الحد الواقعى الذى يتركه الإنسان بطيبة من نفسه، ثم يترك الباب بعد ذلك واسعا أمام الإنسان لينفق ما يريد، وهو يعده على هذا الإنفاق الجزاء أضعافا مضاعفة، ولكنه أيضا يربط هذه المثالية بالحد الذى يترك أهله مستورين(١٦).

فبميزان القسط شرع الإسلام حداً أدنى من الغنى، هو نصاب الزكاة بعد سد الضرورة، وهو حد الحاجة، لا يقل عنه مسلم بحال، وتكفله الدولة حتى ولو لم تكف الزكاة، وترك للمسلم الباب مفتوحا ليزيد من ثروته من عمله، إلا أنه وضع شروطا لهذا الغنى يقف عندها خوفا من أن يطغى صاحبه، وتكون دولة بين الأغنياء وذلك لحكمة ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ (٦) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ (٧)﴾ [العلق: ٦,٧]، فلا يسمح له بالربا والاحتكار وأكل المال بالباطل.

ولنبين هذا فى نماذج ثلاثة:

أ - المادة والروح:

تتارجح الحضارة فى اتجاهين متطرفين: الاتجاه الأول هو الاتجاه إلى الجانب المادى فحسب... ويتجلى فى حب الشهوات من النساء والبنين والمال والأرض.. والاتجاه الثانى

ينظر إلى الحضارة من جانبها الداخلى ولا يعنيه إلا الاتجاه الروحى، رهبانية ترفض هذا الاستمتاع.

فإذا ساد الاتجاه الأول فإن المدنية لا تنمو إلا فى الآلات والمبانى وفى الترف والبذخ، ولا تنمو معها سوى زيادة الحروب وحدة الصراع، وانتشار المباءات الخلقية، فينضب فى قلوب الناس معين الحياة الطيبة المتعاطفة والمتراحمة، وتتفكك روابط الأسرة، وتنتشر الفردية والأنانية، وتختلط الأنساب، وتخرج المرأة متشبهة بالرجال، إن المادة تصير غاية الحياة يعبدها الناس ويقدسونها، ويتصارعون فى سبيل الحصول عليها، ولتفاهة هذه الغاية يحس الإنسان، بالضياع والشقاء، فيتجه إلى الخبائث ينشد فيها السلوى، وهى تدمره وتزيد شقاءه.

أما إذا ساد الاتجاه الروحى الذى يهمل الحس والجسم وينبذ الحياة، فإن الحضارة تذوى، ويقف نمو الانسان الفكرى والمادى، وتتحول الحياة الناشطة إلى خراب، ولا تلبث الضرورات الحيوية فى جسم الإنسان أن تثور ثورة عارمة، فتنقلب إلى رد فعل عنيف يقضى على هذه السلبية الضعيفة العقيمة، وهذا ما حدث فى أوروبا حين ثورتها على الدين والرهبانية، فانزوى الدين وترك الحياة دون توجيه، ورغم ذلك لم يسلم - وهو فى زوايته المهجورة - من الهجوم والازدراء، بعد أن عجز عن أن يتفاعل مع الحياة وترك المادية تجرف الحضارة.

ويعتبر الإسلام إدخال الاحتياجات الروحية أمرا أساسياً فى الخطة، فحين إنشاء سوق تجارى أو صناعى يوضع مخطط المسجد جنبا إلى جنب مع مخطط المصنع أو المتجر.

إن خمس صلوات يمر من خلالها التاجر فى اليوم تخرج للمجتمع إنسانا صادقا رحيما مقسطا، وبدون الصلاة يتحول السوق إلى غابة كذب وصراع وغش، حين يدخل الإنسان طاحونته وينسى الله، يقول تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ (٣٧)﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، ولهذا تجد ذلك الموقف الفريد فى إغلاق المتاجر وتوقف البيع والشراء حين يؤذن المؤذن لصلاة الجمعة، ثم بعد الصلاة يتجه بأمر الله إلى الانتشار فى الأرض والابتغاء من فضل الله، مع ذكر الله كثيرا لتحقيق الفلاح.

يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ

وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الجمعة: ٩، ١٠].

ومن هذا المنطلق نرفض منطق الإنسان الاقتصادى الذى لا يفرق بين الخبيث والطيب من الرزق، ولا يهمه إلا الإشباع ولا يسترشد إلا بالرغبات الحسية السريعة وإن كان فى أعقابها البلاء.

هل عرف الإنسان المعاصر ضرر الخنزير إلا حديثا بعد كشف ما يسببه من أمراض؟ وهل رأى أثر الخمر على الجهاز الهضمى إلا منذ قريب؟ هل رأى أثر فساد الدم وتلوثه على الصحة إلا منذ مدة يسيرة؟ وما خفى كان أعظم.

فهل نربط تحديد السلعة الاقتصادية من غير الاقتصادية بمجرد رغبة أناس فى تعاطيها كالدخان والمخدرات؟ وهل تكون أمة فاضلة تلك التى تسمح لبعض رعاياها أن يتلفوا أموالهم وأنفسهم وعقولهم؟ وهل ننتظر تحديد السلعة الخبيثة حتى نكتشف ضررها؟ بل إن أناساً يتعاطونها اتباعا للهوى رغم معرفة هذه المخاطر فى حمق وجهل.

إن تحديد المنافع إذاً لابد أن يرتبط ابتداء وانتهاء بالحلال والحرام لأن الله وحده هو القادر على تحديد منافع ما خلق من السلع لمن خلق من الناس.

﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ولن تعدم سلعة أن تجد لها منفعة وإن عظم ضررها، ويجرى التحريم على غلبة الضرر كما نرى فى الخمر.

يقول تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ [المائدة: ٩١].

فالاتجاه الوسط هو الذى لا يسرف فى المادة كعامل حضارى، ولا يفرط فى الروح كعامل حضارى، وهو الوسط الملائم للفطرة، فلقد خلق الله الإنسان من قبضة طين، فى فطرته نوازع الشهوة التى تصله بالمادة، ومن نفخة روح فى فطرته أيضا أشواقه الروحية التى تصله بالله تعالى، ولكن الإنسان لا يستطيع أن ينمو بروحه، ويهمل ضروراته، أو يجرى وراء ضروراته، ويهمل روحه، هذه هى النظرة الضيقة التى ينظر بها العقل إلى هذه المسألة

الخطيرة، إما إفراط أو تفريط، ولهذا لم يستطع أن يتصورها إلا على صورة الصراع، صراع بين الناس فى المادية، وصراع بين الروح والجسد فى الرهبانية، أما الصورة الحقة فهى صورة الوسط، الذى يؤدى إلى التعاون والتكامل والوحدة.

ولقد نهى الإسلام عن الرهبانية واعتبر العمل فى الدنيا هو الرهبانية، يقول ابن قيم الجوزية فى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: ٢٧]: (أى لم يفعلوه ولم يبتدعوها إلا لطلب رضوان الله، ودل على هذا قوله ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ ثم ذكر الحامل لهم والباعث على ابتداع هذه الرهبانية وأنه هو طلب رضوان الله، ثم ذمهم بترك رعايتها إذ من التزم لله شيئا - لم يلزمه إياه من أنواع القرب - لزمه رعايته واتمامه)(١٧).

ولهذا كانت رهبانية الإسلام فى الجهاد، قال رجل لرسول الله ﷺ: أوصنى، فقال له: «أوصيك بتقوى الله، فإنه رأس كل شيء، وعليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام، وعليك بذكر الله وتلاوة القرآن، فإنه روحك فى السماء وذكر لك فى الأرض»(١٨).

والإسلام يحذر من التطرف، وقال ﷺ: «إياكم والغلو فى الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو فى الدين»(١٩).

ويحذر فى نفس الوقت من الإفراط فى حب المادة، حبا يعلق بقلب الإنسان، ويشغله ويصده عن العبادة، يقول تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ [الحديد: ٢٠].

وأمر بالوسط، لا إفراط فى حب الدنيا، ولا تفريط فيها، وهو قول الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧].

ومن هذه الزاوية (ليس الزهد فى الدنيا بتحريم الحلال، ولا إضاعة المال، ولكن أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك)(٢٠) وهو تفسير قول الله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٣].

هذه صورة الأمة المسلمة أيام الرسول وخلفائه الراشدين ومن سار على نهجهم، كانوا

عبادا فى المسجد خاشعين وبناة للحضارة مجدين، جامعين الروح والمادة فى إطار واحد من تعاليم الله تعالى فى خلافتهم عن الله فى هذه الأرض.

ب - العبادة والمعاملة :

ويتصل بتحديد المفهوم السابق تحديد صلة العبادة بالمعاملة، فالغاية التى خلق الله تعالى الإنسان من أجلها هى عبادته، وهذه العبادة ذات مفهوم واسع، إنها ليست مقصورة على النسك، وإنما تشمل كل عمل يقوم به الإنسان فى الأرض، مادام هذا العمل موجها إلى الله تعالى، يحس الإنسان أنه يقوم به كخليفة عن الله، إن العبادة هى الحياة نفسها، لأن مفهومها واسع يشمل النسك والمعاملات فى آن، فالشعيرة والشريعة حزمة واحدة لا يجحد بأحدهما أو بهما جميعا إلا كافر.

بل إن النسك نفسه متصل بالحياة، لأنه وسيلة لإصلاح المعاملات. إن التوحيد يحرر الإنسان من الخوف فرزقه بيد الله، فلن يستطيع إنسان أن يمنعه، فلا عبودية إذن من أجل ضرورة، وحياته لها ميعاد لن يستطيع أحد غير الله أن يقدم منها لحظة أو يؤخرها فلا يخيفه سلطان، ولا يخشى بأس إنسان، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾ [المنافقون: ٨].

وفى الصلاة تذكير متصل برقابة الله، فلا تنحرف النفس فى طريق الضلال، ويخرج الإنسان بعد صلاته ليلاقى المجتمع بقلب سليم نقى طاهر، فتترطب العلاقات ويسود التعاون، وحين يقف الإنسان فى صلاته، الأسود مع الأبيض، والصغير مع الكبير، إنما يأخذ درسا عمليا فى المساواة، وحينما يقف فى صفوف لافرج بينها ولا اعوجاج، إنما يتعود على النظام، ويتلقى درسا فى الطاعة حين يتبع الإمام فى القيام والركوع والسجود والقعود، وهو بردّه الإمام ليصلح له الخطأ لا يقف وراءه حين يزيد ركعة، إنما يبين واجب الفرد فى محاسبة الحاكم، وعدم طاعته فى معصيته، وصلاة الجماعة وفضلها عنوان وحدة الأمة والحفاظ على كيانها.

والزكاة عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله، فيخرج من ماله صدقة لوجه الله عز وجل، والقصد منها فى المجتمع هو كفاية المحتاج والمحروم. هذه العبادة يقصد منها تنظيم اجتماعى فهى عبادة من جانب ومعاملة من جانب آخر.

والصيام عبادة إلا أنه قوة تربوية، تعلم الإنسان كيف يتحكم فى شهواته، فتقدم للمجتمع أفرادا يستطيعون أن يضبطوا شهواتهم، لا أناسا مدفوعين بشهواتهم، فلا يكون

بينهم إلا الاحتكاكات والصراع على حطام الدنيا، هذا المعنى التربوى يشترك فيه المسلمون عامة غنيهم وفقيرهم، وحين يحس الغنى بالم الجوع، ويعلم قسوة الحرمان، ترق نفسه للبذل والعطاء، فالصيام عبادة ومعاملة.

والحج عبادة يقوم بها الإنسان ابتغاء وجه الله، إلا انها لها أثر فعال على التنظيم الاجتماعى، فاجتماع المسلمين فى مكان واحد ونحو وجهة واحدة تذكير بوحدة الهدف، ووحدة الأصل، وتجردهم فى لباس واحد وتوجههم جهة واحدة ودعاؤهم بدعاء واحد، رمز للأخوة الدينية، كما أنه مؤتمر سياسى وثقافى واجتماعى، تتبادل فيه وجهات النظر، وتبحث فيه المسائل الاجتماعية، وتعقد فيه الصفقات التجارية، يقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴿١٩٨﴾﴾ [البقرة: ١٩٨].

وفى الوضوء نجد أن غسل الوجه خمس مرات يقى العين الرمد، وكذلك الاستنشاق يمنع الزكام، كما يقى السواك الأسنان من التلف، وقد ثبت طبيا أن الجسم يفقد حيويته بالاتصال الجنسى والاستحمام يعطيه نشاطا، وهذا الهدف الطبى نراه أيضا فى الاستنجاء، وطهارة الثوب، وغسل اليد، بعد الاستيقاظ وقبل الأكل وبعده وتقليم الأظافر... الخ.

ولقد نهى الإسلام عن الغلو فى العبادة الذى يورث الحرج، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]. ويقول تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ويقول رسول الله ﷺ: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشئ من الدلجة»(٢١).

ويقول: «سددوا وقاربوا وأبشروا، واعلموا انه لا يدخل أحد الجنة عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله بمغفرة ورحمة»(٢٢).

وعن أنس رضى الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبى ﷺ، يسألون عن عبادة النبى ﷺ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها وقالوا: أين نحن من النبى وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فأصلى الليل أبدا، وقال آخر: وأنا أصوم الدهر أبدا ولا أفطر، وقال آخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا.. أما والله إنى لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكنى أصوم وأفطر، وأصلى وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتى فليس منى»(٢٣).

فالإسلام لا يقصر معنى العبادة على النسك فكل سعى فى الدنيا مادام فى سبيل الله

فهو عبادة، عن أنس قال: كنا مع النبى ﷺ فى سفر فمنا الصائم ومنا المفطر، قال: فنزلنا منزلا فى يوم حار، فسقط الصوام إعياء، وقام المفطرون وضربوا الأبنية وسقوا الركاب، فقال رسول الله ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله»(٢٤).

وقال رسول الله ﷺ: «وفى بضع أحدكم صدقة»، قالوا: يا رسول الله، أيأتى أحدنا شهوته ويكون فيها أجر قال: «أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر»(٢٥).

فالعبادة معنى شامل، يشمل كل جوانب الحياة التى تكون فى سبيل الله، وما النسك إلا محطات يقف عندها الإنسان، ليلتقط أنفاسه، ويضبط «بوصلته» فى رحلته التى يقوم بها عبر الدنيا، ولا معنى إذن لنسك لا يصلح العمل، ولا لعمل لا يقصد به العبادة.

يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾ [الملك: ١٥].

مر رجل فى جلده ونشاطه فقالوا: لو كان هذا فى سبيل الله. فقال رسول الله ﷺ: «إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان»(٢٦). وقال ﷺ: «الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله وكالذى يصوم النهار ويقوم الليل»(٢٧).

ولقد لقى عمر رضى الله عنه ناساً من اليمن، فقال: من أنتم؟ فقالوا: متوكلون فقال: كذبتم، بل أنتم متواكلون. إنما المتوكل رجل ألقى حبة فى الأرض وتوكل على الله(٢٨).

ج - الفرد والجماعة:

ولقد عانت الإنسانية كثيرا من نوعين من الفلسفات، الأولى هى التى تقدم مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، والثانية التى تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، وانتهت الأولى كما رأينا إلى طغيان الفرد على الجماعة، وتسخير الجماعة لمصلحة الفرد، وانتهت الثانية إلى ذوبان الفرد فى الجماعة، واعتباره مجرد كم يضاف إلى المجموع، هذا الذوبان لشخصية الفرد أدى إلى تجريده من الحقوق، واعتبرت مصلحة الفرد أمرا ثانويا بجانب مصلحة المجتمع وحريته، ولعل تجربة الفرد فى روسيا أبلغ دليل على ذلك، حيث بذل ثمنا فادحا فى سبيل الطفرة التى تبغيها روسيا مضحيا براحته وحريته وسعادته.

ومن جهة أخرى نلاحظ مدى تأثر الأفراد بمجتمعهم الذى ينمو فيه الفرد متأثرا به ومؤثرا فيه، كيف يعيش تاجر أمين فى سوق تسوده الخيانة؟ وكم يعانى من ضبط نفسه، والاحتفاظ بخلقه فى مجتمع تسوده الرذيلة؟ لهذا كان لابد من مجتمع نظيف لينمو الانسان النظيف، ونحتاج إلى إنسان نظيف لينمو المجتمع النظيف.

ومن هنا يوازن الاسلام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فيعطى الفرد بالقدر الذى لا يطغى به على الجماعة، ويعطى الجماعة بالقدر الذى لا تطغى فيه على الفرد.

إن الفرد مسئول عن عمله مسئولية فردية، يقول تعالى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ١٢٣].

ولكنه مسئول مسئولية جماعية أيضا، يقول الله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، لهذا كان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية، ويأثم الجميع إن لم تقم الأمة بفرض الكفاية كالجهاد والتعليم والعمران.

وهذا هو السبب فى أن التكليف موجه للجماعة فى بعض الأمور، يقول تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]،﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٣٨]، ويظهر ذلك جليا فى فهم عقوبة القصاص، حيث فى العقوبة على جرم الفرد حياة للمجتمع﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩].

فإذا أخذنا مثالا تطبيقيا لهذا الأساس فى بنية النظام الاقتصادى الإسلامى من دور كل من الفرد والجماعة فى التنمية، ومن منطلقاته تتحدد الحدود الفاصلة بين مهام القطاع الخاص ومهام القطاع العام. وذلك امر أعيى مفكرى الليبرالية الرأسمالية، وأجهد منظرى المركزية الاشتراكية، ولازال الجدال قائما بينهم على هذا الأمر، ولازالت المشاكل قائمة على عدم تحديده، فمن ضياع لحق الفقير فى المقاييس الرأسمالية إلى ضياع لحق الاكفاء من الأفراد فى المقاييس الاشتراكية.

ابتداء يرعى الإسلامى حق الفرد، وتؤكد كل الحقائق وكل التجارب أن أى أستراتيجية تنموية لاتحقق النجاح إلا باحترام حقوق الإنسان، واقتناع بالقيام بواجباته، فالتنمية الاقتصادية فى الأمة المسلمة تبدأ بالفرد ولا تتدخل إلا لتكمل مايعجز عن إنجازه. وذلك

لاعتبارها فرضا من فروض الكفاية التى تأثم الأمة إذا لم تتحقق.

وبهذا يصبح القطاع العام مرتبطا ابتداء بحاجات المجتمع وضروراته، وجودا وعدما توسعا وانكماشا. والمصلحة العامة التى تدفع الدولة للتدخل الاقتصادى فى الإسلام تقوم على قواعد منضبطة، فمن ناحية المصدر لابد أن تتفق مع مقاصد الشارع الحكيم، ومن ناحية الانفاق لابد أن تكون عامة لاتخدم شخصا أو مجموعة بعينها، وأن تراعى الأولويات فتبدأ بالضروريات ثم الحاجيات، ومن ناحية اليقين لابد أن تكون مصلحة حقيقية لا وهمية. وبهذا تختلف عن قرار النفقة الذى يصدر عادة فى الدولة الوضعية بغلبة التصويت، حتى وإن كان استجابة لمصالح جماعة ضغط. وفي هذا حماية لأموال الناس ، فلا تفرض الدولة فى أموال الأفراد إلا إذا كانت مواردها لاتكفي إلا لمصلحة عامة، وينتهى الغرض بعد تحققها، ولا يبقى كضريبة ثابتة سواء كانت هناك مصلحة أم لم تكن. وقبل أن تفرض أى واجب فى مال الأفراد عليها أن تعرض أسباب حاجتها وحساب إيرادتها جلية على الناس، ثم تعرض عليهم التبرع لسداد هذه الحاجة، ثم تفرض بعد ذلك فى أموال الأغنياء مايكفى لتحقيق المصلحة التى أقرتها الأمة.

ثم إن هناك ضماناً خارجياً آخر يحدد نطاق النفقة ويضمن سلامتها ومراقبتها ممثلا فى:

١ ـ الشورى الملزمة من أهل الحل والعقد التى أمر بها الشارع الحكيم

٢ ـ واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من الأمة الذى يسدد الخطوة.

٣ ـ عدالة توزيع الدخل التى تطهر المجتمع بشريعة الإسلام من كل وسائل الاستغلال ربا واحتكارا وغررا، ثم فرض الزكاة على الأغنياء وتوزيعها علي الفقراء.

وهنا يرتفع عن الموازنة عبء الزيادة فى النفقات، ويقل بالتالي الحاجة لفرض الواجبات المالية، هذه الضمانات الذاتية والخارجية لتحجيم دور الدولة فى التدخل الاقتصادى رعاية لمصلحة الجماعة دون جور على مصلحة الأفراد، ينتج عنها حجم ملائم للقطاع العام، وتكاليف مالية منضبطة على الأفراد. مما يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

٣ - الاستخلاف

يقول تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ

الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [البقرة: ٣٠ : ٣٢].

الخليفة من يخلف غيره وينوب منابه، «قال ابن مسعود : خليفة منى فى الحكم بين عبادى بالحق وبأوامرى، يعنى بذلك آدم عليه السلام ومن قام مقامه بعده من ذريته»(٢٩).

بدأ الله الخلق بآدم عليه السلام، وعجبت الملائكة المخلوقون من نور، الذين لا يعرفون إلا الطاعة، من خلق بشر من طين تشده الغريزة إلى الفساد والشهوة وإلى سفك الدماء.

وعلم الله آدم الأسماء كلها، وعن طريق هذه الأسماء يستطيع - وهو يتفكر فى خلق السماوات والأرض ويتخاطب ويتفاهم - أن يدرك سر وجوده وغاية حياته، وأن يعمر ويكتشف، وأن يغير ويختار. وبدونها لا يمكن للإنسان أن يخرج عن بدائيته، ولا أن يتدبر ما حوله.

ثم إن هذا الانسان - الذى خلق من قبضة من طين ونفخة من روح الله - يصل إلى القمة حين يستعلى على غريزته ويكيف شهوته وفق غاية وجوده، وعندئذ يفوق - باقتحامه الصعاب وبلزومه الطاعة - كل مخلوق من حوله. لذا حين علمت الملائكة حكمة الله من خلق الإنسان استغفرت له، ودعت الله أن يقيه السيئات.

وأمر الله الملائكة بالسجود لآدم، يقول الجصاص : «وكانت تحيتهم السجود، وليس يمتنع أن يكون ذلك السجود عبادة لله تعالى وتكرمة وتحية لآدم عليه السلام، وكذلك سجد إخوة يوسف عليهم السلام وأهله له، وذلك لأن العبادة لا تجوز لغير الله تعالى، والتحية والتكرمة جائزتان لمن يستحق ضربا من التعظيم... فأخبر إبليس أن امتناعه من السجود لأجل ما كان من تفضيل الله وتكرمته بأمره إياه بالسجود له»(٣٠).

وكان حقد إبليس على آدم شديداً، فوهب نفسه ليضل بنى آدم ويوسوس لهم، وخصوصا فى نداء الحاجات المادية وإلحاحها. وكان فى ذلك ابتلاء لبنى آدم واختبار لهم يتحدد على أساسه نجاحهم أو فشلهم. وعلى أساسه يكون اصطفاء الله لهم : مقربين يناجيهم ويناجونه، أو وقودا للنار مع الحجارة التى لا تعقل، والحثالة من الناس الكافرين.

ومن أجل ذلك خلقت السماوات والأرض والجنة والنار.

لقد تسلل الشيطان إلى آدم عن طريق إلهاب رغبته فى الخلود والملك، ومنها حرضه على معصية أمر الله بألا يأكل من الشجرة. وعصى آدم ربه فغوى. ثم تاب عليه ربه وهدى.

وكانت حكمة الله أن يهبط بنو آدم إلى الأرض، ليختاروا بين الكفر والإيمان وبين الشرك والإسلام، بين الاتباع والطاعة والمعصية والفساد، بعد أن يبين لهم الله الحق بالوحى ويهديهم إليه. وعليه يتحدد الحساب والجزاء والثواب والعقاب.

وكان محل الابتلاء هو الدنيا، خلق الله للإنسان فيها من النعم مالا يحصى ولا يعد، وسخرها له وسيلة يؤدى بها رسالته، لا غاية ينتهى إليها أمله. هذا التسخير كان من أجل الإنسان، يتمتع به إذا أطاع الله، ولكنه إذا صارت الدنيا أكبر همه ومبلغ علمه، يهيم بها فى قلبه، يعبدها من دون الله تعس وانتكس.

وهذا يلقى ضوءا على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون من أجل الإنسان، حتى يتمتع بأكبر قدر من حرية الاختيار والتصرف، والبذل والإنفاق سرا وجهرا، ويشجب من يستهلك حياة الإنسان وطاقاته من أجل التنمية، فضيق من نطاق حريته بالاستبداد، وجعله كعبد مملوك لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه، وهل يستوى العبد والحر فى الجزاء والحساب؟!

وهبوط الإنسان على الأرض والإعلان عن خلافته تحددت به أعظم مهمة وهى الإعمار والإصلاح، وأكبر جريمة فيها وهى الإفساد وإهلاك الحرث والنسل، يقول القرطبى عن جعل الله فى الأرض خليفة : « هذه الآية أصل فى نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع، لتجمع به الكلمة وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف فى وجوب ذلك(٣١).

ويترب على مفهوم الاستخلاف ضوابط للعلاقات الإنسانية منها :

١ – واجب الإعمار والضرب فى الأرض. يقول الطبرى فى تفسير كون الإنسان خليفة : « ساكنا وعامرا، يسكنها ويعمرها »(٣٢).

٢ – أن حق الإنسان فى التملك حق استخلاف، فالملك لله الذى خلق وأنعم. ويترتب على ذلك :

(أ) طاعة المالك فيما استخلف فيه، فلا يكتسب منه إلا بالحلال، ولا ينفق منه إلا الطيب.

(ب) أن هذا التملك يلزم الإنسان أن يستعمله فى نفعه ونفع الناس، فليس له أن يضر به أحدا أو يحجبه عن أحد، فبهذا المال تعيش الأمة وتنتفع، فليس لسفيه أن يضيعه، وإذا فعل حجر عليه.

(ج) أن المالك كلف المستخلف أن يخرج حقا معلوما من ملكه إلى الفقير، وليس له أن يتفضل عليه به، لأن المالك هو الذى أمر به.

٣ - ليس لأحد أن يتملك أو يحتجز أو يحمى منافع عامة كالماء والكلأ والنار، لأنها سلع مشتركة بين الجميع، ولا يكون له حق فى تملكها إلا إذا بذل فيها عملا.

ومن هنا الملكية فى الإسلام تقوم على القسط، فلها حد أدنى مبنى على الحق وممثل فى كفالة الأمة المسلمة لكل فقير ملكية حد الحاجة، ولها حد أعلى مبنى على العدل بمنع طغيان المال بالربا والاحتكار والغرر، والحد الأدنى والحد الأعلى هما حدود الصراط، بعيداً عن الإفراط والتفريط والطغيان والخسران والشطط والوكس، رأيناه فى طغيان الرأسمالى الغربى احتكارا ومراباة واستعمارا، ورأيناه فى خسران الاشتراكية حين قتلت الكفاية والحوافز بالاعتداء على الملكية ومصادرة الأموال.

والقرآن يبين لنا ثلاثة حقوق تضع الملكية على الصراط المستقيم :

١ - **حق الفرد** : فلا عدوان على ماله، ولا مصادرة لملكيته، يحرم ذلك كحرمة النفس، لهذا نسب المال للأفراد. قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** ﴿١٠﴾ ﴾ [النساء: ١٠].

٢ - **حق الله** : وذلك أن الله هو خالق الأعيان ومالكها، والبشر ينتفعون بها، ويترتب على نسبة المال لله فى القرآن حقين محددين :

أ - حق الفقير فى الزكاة من مال الله الذى أنعم الله به على عبده، فالفقير شريك فى المال حتى يخرج الزكاة.

ب - حق طاعة الله فى التصرف فى المال بمقتضى شريعة الوهاب، ولهذين الحقين نسب المال لله فقال تعالى : ﴿ **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** ﴾ [النور: ٣٣].

٣ - **حق الجماعة** : وذلك للمصلحة العامة المقررة شرعا بضوابطها، مع كفالة التعويض العادل للأفراد إذا أخذت الملكية منهم للصالح العام. ولهذا الحق نسب الله المال للجماعة، فيقول تعالى : ﴿ **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا** ﴾ [النساء: ٥].

أهمية حق الملكية

الملكية ضرورة عملية، حيث إن الانسان يجب أن يتملك نتيجة عمله، وهذا هو الدافع

الرئيسى للتنمية والإنتاج، إذ أن الفرد إذا لم يميز عن غيره على حسب جهده لن يبذل جهداً أكثر من غيره الذى يتساوى معه فى الدخل، وليس لتمايز الدخول معنى إن لم يكن للإنسان القدرة على تملكها، فالملكية من هذه الزاوية ضرورة لإيجاد القوى الدافعة على التنمية والعمران، فهى التى تدفع الأفراد دفعا إلى التنافس على بذل أقصى مجهود يفيدهم ويفيد الإنسانية كذلك.

والإنسان يعيش وفى أعماقه غريزة حب الخلود، ولما كان عمر الإنسان محدودا، فإنه يشبع هذه الرغبة فى أبنائه، إن ابنه يحمل اسمه وذكراه، وهو بضعة منه صارت على ظهر الأرض امتدادا له، وهذه الغريزة القوية تدفعه دفعا إلى الاطمئنان على مستقبل أبنائه، ومن ثم كانت الرغبة الملحة فى التوريث، والتوريث لا يمكن أن يتم إلا إذا كان للإنسان القدرة على التملك، وقد رأينا أن هذه الظاهرة ضرورية للمجتمع، لأنها وسيلة من وسائل تماسك الأسرة، لبنة المجتمع، والتى تقدم له أفراداً ناضجين نفسيا، عاشوا فى حضن الأسرة الرحيم. وعاشوا فى المجتمع بهذه الرحمة التى غرست فى قلوبهم.

وهناك غريزة أخرى تعيش فى أعماق الإنسان ألا وهى غريزة السيطرة، إن الإنسان يحب أن يسيطر على غيره من الناس، وعلى ما حوله من مخلوقات حية وجامدة، إن حب السلطة والسيطرة إحساس يحس به الجميع فى أعماقهم، ويجدون صعوبة فى كبته، والإسلام كما هو عادته ينظم هذه الغريزة ويضبطها، وهو يجد لها مصرفا أساسيا فى ملكية الأشياء كوسيلة يحس بها الإنسان بحرية التصرف، والسيادة على الأشياء. إن وجود فرص كسب المال وتفاوت الدخول وتملك الثروات تمكن من تحويل بعض الاتجاهات الخطيرة الموجودة فى طبيعة الإنسان إلى إتجاهات غير ضارة، والتى إذا لم تشبع وجدت ما يعوضها فى القسوة ومحاولة السيطرة والتسلط، وغير ذلك من ضغوط الغريزة الشخصية، ولو أدى هذا إلى الإضرار بالآخرين، فالأفضل أن يظهر الإنسان سلطته وتفوقه على ما يملك من أرصدة أو ضياع، من أن يمتلىء بالكبر والقسوة على مواطنيه، ولو أن الأولى قد تؤدى إذا انحرفت بالحرام إلى الثانية مما يلزم وضع بعض القواعد والقيود لتنظيمها.

يقول ﷺ : «قلب الشيخ شاب على حب اثنين: طول الحياة وحب المال»(٣٣).

وغريزة الخلود هذه والملك (السيطرة) التى أوجد لها الإسلام متنفسا في الملكية، هى التى أشار إليها الله تعالى حين أراد إبليس أن يخرج آدم عليه السلام من الجنة، فحرك هذه الغرائز الأساسية بقوله ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: ١٠٢].

والملكية الفردية وسيلة للاحتفاظ بالأصول المادية للمجتمع، دون إسراف أو إهمال.

إن النظام البيروقراطي يؤدي إلى اضطراب الإنتاج، لفقدان الأفراد الإحساس بالمسئولية، واستخدام الإرهاب في الحفاظ على أموال المجتمع، أما الملكية الفردية فإنها تحفظ على المجتمع أصوله إلى آخر مدى وأقصى عناية، وفي هذا فائدة للمجتمع بأجمعه.

نظافة الملكية :

إلا أن الإسلام قيد الملكية بأن تكون ملكية نظيفة فيقول الله تعالى : ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ** ﴾ [البقرة: ١٨٨] [٩٤]، معنى الآية : أن كل مال من الأموال التي يتعامل عليها الناس فيما بينهم لا يصح امتلاكه إلا بمقابل، فإذا لم يكن له مقابل كان محرما، وهذا يشمل تحريم الربا والغش والغصب.. إلخ. لأنها كلها امتلاكات لا مقابل لها من عمل أو سعي(٣٤).

ولهذا حرم الإسلام التملك عن طريق القمار والاحتكار والغصب والسرقة والربا، لأن فيها ظلما كبيرا للناس، كما حرم الإسلام الملكية عن طريق الغش والغرر والكذب، ووضع الإسلام شروطا للعقود تمنع الخداع والتحايل، وكذلك حرم الإسلام الملكية عن طريق الإضرار بالناس فحرم أجر البغي، والاتجار بالخمر والاتجار مع العدو.. الخ.

حماية الملكية:

ولقد أقر الإسلام الملكية الفردية، وأعطى للإنسان حرية التصرف فيها، يقول الله تعالى عن تملك اليتامى لأموالهم: ﴿ **وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا** ﴾ [النساء: ٦]، ويقول الله تعالى: ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾** ﴾ [النجم: ٤٨].

ويضع الإسلام الحدود لاحترام هذه الملكية، وعدم العدوان عليها، يقول الله تعالى: [**يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما**] [؟]، ويقول رسول الله : « لايأخذ أحدكم متاع أخيه جادا ولا لاعبا، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه »(٣٥).

ويقول ﷺ : « لايحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه »(٣٦) « ومن قتل دون ماله فهو شهيد »(٣٧) « ومن ظلم قيد شبر من الأرض شيئا طوقه من سبع أرضين »(٣٨) « ومن اقتطع أرضاً ظالماً لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان »(٣٩) عن جابر في حديث حجة

الوداع قال: حتى إذا زالت الشمس - يعنى يوم عرفه - أمر بالقصواء، فرحلت له فأتى بطن الوادى، فخطب الناس وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث، كان مسترضعا من بنى سعد، فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله...»(٤٠).

ويصل الإسلام باحترام هذا الحق مداه، حيث يأمر بقطع يد السارق الطماع الذى يسرق دون حاجة، يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨].

ولن يكون هناك تشريع أكثر صرامة ولا أشد حسماً من هذا التشريع فى حماية الملكية، فضلا عن ذلك فإن الإسلام يحرك بغريزة الملكية عمارة الأرض والتنمية الاقتصادية فيملك الأرض الميتة لمن يعمرها، يقول ﷺ: «ومن أحيا أرضا ميتة فهى له»(٤١).

ولقد أقر الإسلام حرية الملكية وكفلها بأحكام عدة، منها كل ما شرعه الله من التصرفات التى تفيد ملكية العين أو منفعتها من ميراث وبيع وإجارة وقرض وغيره، بل إن تقرير حق الشفعة يؤكد ذلك، إذا نظر إليه من ناحية دفع الضرر عن الجار والشريك، وإحاطة المالك بما يدفع عنه الضرر، ويحول بينه وبين الانتفاع بملكه، وفى النهى عن بيع الغرر وتجويز شرط الخيار ضمان لتحقيق رضا المالك عن ملكه.

وفى الروضة الندية: (وأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يحلّها إلا التراضى وطيبة النفس، أو ورود الشرع كالزكاة والدين والإرث والشفعة ونحو ذلك. فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله، سيما من كان حكم التكليف عنه مرفوعا فعليه البرهان، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل)(٤٢).

قال أبو عبيد: (حدثنى هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن خالد بن يزيد بن أبى مالك عن أبيه قال: كان المسلمون بالجابية وأتاهم عمر بن الخطاب، فأتاه رجل من أهل الذمة يخبره أن الناس قد أسرعوا فى عنبه، فخرج عمر حتى لقى رجلا من أصحابه يحمل ترسا عليه عنب فقال له عمر: وأنت أيضا؟ فقال: يا أمير المؤمنين أصابتنا مجاعة، فانصرف عمر فأمر لصاحب الكرم بقيمة عنبه)(٤٣).

إلا أن المصادرة تباح فى حالة المعصية، كحالة الممتنع عن أداء الزكاة. عن بهز بن حكم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كل إبل سائمة فى كل أربعين

ابنة لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى، لا يحل لآل محمد شيء»(٤٤).

الحمـــى:

وفى موضوع الملكية بالذات لابد من مناقشة مسألة الحمى، وهو يظنه البعض خطأ مدخلا للتأميم، كرد فعل لاضطراب السياسة الاقتصادية المبنية على الرأسمالية، والتى حللناها سابقا، ونتيجة أيضا لأوضاع التخلف الاقتصادى فى مجتمعنا، وفى ظهور الاحتكارات والأزمات وأكل المال بالباطل، الذى نتج عن البعد عن الإسلام.

إن الفقهاء المسلمين سلموا بحق نزع الملكية للمصلحة العامة، كاستثناء على حق الملكية، ووضعوا له الشروط والضمانات وبخاصة توافر الضرورات، والحق فى التعويض العادل، واعتبار القضاء المرجع عند الخلاف على قيمة التعويض.

كان لسمرة بن جندب نخل فى حائط (بستان) رجل من الأنصار فكان يدخل عليه هو وأهله فيؤذيه، فشكا ذلك الأنصارى إلى رسول الله ﷺ ما يلقاه من سمرة، فقال الرسول لسمرة: «بعه»، فأبى، قال: «فاقلعه» فأبى، قال: «هبه ولك مثلها فى الجنة» فأبى، وكان يظن أن الرسول يقول ذلك على سبيل النصح لا على سبيل القضاء والإلزام. فقال له رسول الله ﷺ: «أنت مضار» وقال للأنصارى: «اذهب فاقلع نخله»(٤٥).

وعن سفيان بن سعيد عن يحيى بن سعيد: أن رجلا كان بينه وبين الماء أرض لرجل فأبى صاحبها أن يدعه يرسل الماء فى أرضه. قال: فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: لو لم أجد للماء مسيلا إلا على بطنك لأجريته(٤٦).

وهذا ليس التأميم بمصطلحه العصرى، وفرق كبير بينه وبين الحمى المعروف فى الإسلام، فالحمى فى الجاهلية يطلق على العزيز فى قومه، تعجبه الروضة أو الغدير أو جانب من الأرض، فيعلن أنه قد حماه، فلا يجرؤ أحد أن ينال منه، ويبقى خالصا له، ولما جاء الاسلام قصر هذا الحق على الدولة: قال رسول الله ﷺ: «لا حمى إلا لله ولرسوله»(٤٧).

وقال أبو عبيد: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام عن سعد عن يزيد بن اسلم عن أبيه قال: سمعت عمر وهو يقول لهنى حين استعمله على حمى الربذة: «ياهنى أضمم جناحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم، فإنها مجابة، وأدخل رب الصريمة والغنيمة، ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل

وزرع، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ: يا أمير المؤمنين، أفالكلأ أهون علىّ أم غرم الذهب والورق؟ وإنها لأرضهم، قاتلوا عليها فى الجاهلية وأسلموا عليها فى الإسلام، وإنهم ليرون أنا نظلمهم، ولولا النعم التى يحمل عليها فى سبيل الله ماحميت على الناس شيئا من بلادهم أبدا»(٤٨).

ويلاحظ هنا أن الحمى كان على أرض المنافع العامة، وليست أرض ملكية خاصة صادرها الإمام.

ثم إن مفهوم الحمى هنا هو مفهوم الاستثناء فى الشريعة الإسلامية للضرورة والمصلحة، وليس مفهوم الأصل والقاعدة.

ولقد تصور بعض الكتاب خطأ أن حديث: «المسلمون شركاء فى ثلاثة الكلأ والماء والنار»(٤٩) معناه: أن من أصول الإسلام أن يؤم كل مشروع له منفعة عامة محققة لمصلحة عامة، وقال: إن الكلأ والماء والنار مطالب عصر، نقيس عليها اليوم شركات المياه والكهرباء... إلخ وبهذه الصورة فإن الحديث يجعل التأميم أصل، ويخرجه عن مفهوم الإسلام الخاص به وهو مفهوم الاستثناء.

ولكن مقصد الحديث شيء آخر غير ما فهموه، فالعلة ليست كون السلعة ضرورية اجتماعيا، لأن كل السلع لها هذه الصفة، وإذا أخذنا بهذه العلة فلايمكن لأى إنسان أن يتاجر أو يتملك، لأن أى سلعة لها صفة العموم فى الاستعمال غالبا، والناس تشترك فى استعمالها، والعلة الأصلية هى كون المادة من الموارد الطبيعية المبذولة للجميع دون جهد يبذل فيها، ومقصود الحديث ألا يحتكر إنسان هذه الموارد ليبيعها على الناس، ولا أن تؤممها الدولة، وإنما تتركها ملكا مشاعا للجميع.

قال أبو عبيد: (حدثنا إسماعيل بن عباس عن عمر بن يحيى بن قيس المازنى عن أبيه عمن حدثه عن أبيض بن جمال المازنى «أنه استقطع رسول الله ﷺ الملح الذى بمأرب فقطعه له فلما ولى قيل: يا رسول الله أتدرى ما قطعت له؟ إنما أقطعته الماء العِدّ، يعنى الدائم الذى لاينقطع - شبه الملح بالماء لعدم انقطاعه - وحصوله بغير كد ولا عناء - قال: فرجعه منه»(٥٠)(٥١).

قال أبو عبيد: (وأما إقطاعه أبيض بن حمال المازنى الملح الذى بمأرب ثم إرجاعه منه، فإنما أقطعه وهو عنده أرض موات، يحييها أبيض ويعمرها، فلما تبين للنبى ﷺ أنه ماء عد - وهو الذى له مادة لاتنقطع مثل ماء العيون والآبار - ارتجعه منه لأن سنة رسول الله ﷺ

فى الكلأ والنار والماء أن الناس جميعا فيه شركاء، فكره أن يجعل رجلا يحوزه دون الناس)(٥٢)، قال رسول الله ﷺ: «لاتمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلأ»(٥٣).

فإذا بذل فى أى شىء عمل أصبح سلعة اقتصادية، يمكن لصاحب العمل أن يمتلكها، حتى الأشياء التى وردت فيها صفة الشركة، وقد خصص حديث «الناس شركاء» .. بما وقع من الإجماع على أن الماء المحرز فى الجرار ملك(٥٤).

قال أبو عبيد: (فإذا استقى الماء من موضعه حتى يصير فى الآنية والأوعية فحكمه عندى غير هذا(٥٥).

وهذه القاعدة تطبق أيضا على المعادن، فما كان منها ظاهرا مثل الملح والبترول الناضح فوق الأرض والكبريت، وكل ما يوجد منها ويؤخذ بلا مشقة، فهو حق للأمة، ولايجوز لفرد أن يمتلكه، وفى هذا يقول الإمام الشافعى فى كتابه الأم: (ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو مومياء أو حجارة ظاهرة فى غير ملك أحد، فليس لأحد أن يمتلكها دون غيره، ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه، ولا لخاص من الناس، لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ.. ولو تحجر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه من له سلطان كان ظالما)(٥٦).

وأما المعادن التى تنال بجهد ومؤنة فإنها ملك لصاحبها.

وعلى هذا فمفهوم حديث «الناس شركاء فى ثلاثة...» ليس هو التأميم، وإنما هو لمنع الأفراد من احتكار الأصناف الواردة بالنص، وكذلك الموارد الطبيعية الوفيرة، وكذلك لايعتبر الحمى أصل من أصول الإسلام وإنما يباح للضرورة، والمصلحة فى أملاك الدولة لا أملاك الأفراد.

والخلاصة

هذا هو توجيه الإسلام فى مسألة من أهم مسائل الصراع الفكرى فى العصر الحديث بين الغرب والشرق.

فالتجربة الغربية اعتمدت على المذهب الفردى، القائم على الحرية، وأن الفرد حين يحقق مصلحته إنما يحقق مصلحة المجتمع، ولذا يجب ألا تقف أى قيود أمام التملك فهو مطلق، وكانت النتيجة ظهور الدخول الربوية والاحتكارية، مما أدى إلى ظهور الاستغلال والبؤس، وهدم مبدأ تكافؤ الفرص.

والتجربة الشرقية بالطبع قامت على ردود الفعل المتسببة عن مساوئ التجربة الغربية،

وكانت فلسفة الملكية فيها قائمة على أنها سرقة، وتؤدى إلى صراع الطبقات والحروب والأزمات، ومن ثم شنت عليها حربا شعواء انتهت بروسيا إلى الخراب.

أما الإسلام كما رأينا فهو، كشأنه فى كل الظواهر الاجتماعية، ينظر إلى الفرد والجماعة معا، فيعطى لكل ذى حق حقه فى الحدود التى تكفل توازن المجتمع، إنه يترك للفرد حرية التملك، لينمى ملكاته ويختبر عمله، ولكنه يوقف هذه الملكية عند الحد الذى لاتضر فيه الغير، فهو النظام المتجاوب مع مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والكفيل بالتقدم والرفاهية.

والنظام الإسلامى عامة والاقتصادى خاصة هو المنهج والطريق الذى يؤدى للحياة الطيبة عن طريق:

١ ـ **الإيمان** : الذى يحقق للإنسان حريته، حيث صلته بالله تحرره من الخوف من العباد، وتحرره من عبودية خوف الحرمان، فالله هو المحيي المميت، والله هو الرازق ذو القوة المتين، ويحرره بشريعته حين يفرض له حد أدنى مبنى علي الحق، لتوفير كفايته، بزكاة تؤخذ فريضة من الأغنياء، وترد على الفقراء.

٢ ـ **القسط** : فى المعاملات الذي يحقق التوازن بين الروح والمادة، بين الدنيا والآخرة، والعبادة والمعاملة، والفرد والجماعة، وبين التنمية والرعاية، فينجو بالمجتمع من غوائل الإفراط الذى يمزقه، والتفريط الذى يضيعه، ومن هنا يفترق عن النظم الأخرى حين يقدم الاقتصاد كما يجب أن يكون، وحين يعمل القيم فى جسمه تماما كما يحترم الحوافز، وحين يضبطه بالعمل الصالح الذى يقوده إلى الفلاح، مع احترام رغباته وصيانة ملكه.

٣ ـ لايمكن فهم أسلوب الإسلام فى الإعمار كاملا، مالم يدرك المسلم كيف ينظم الإسلام مفهوم استخلاف الإنسان فى الأرض، حيث ترتبط قضية التنمية بقضية العدالة فى المعاملات، وقضية الإنتاج بقضية رعاية الفقراء.

ومن هنا نجد أن تنظيم الإسلام للمعاملات فى السوق للأفراد والمؤسسات مقصود منه تحقيق:

(أ) الحرية المسئولة فى الإعمار والكسب .

(ب) إقامة العدل فى السوق وتوزيع الدخل .

(ج) رعاية الضعاف واجب الأمة والدولة .

الهوامش

(١) Fundamentals of Marxism Leninism, Moscow 1964 p. 6 2.nd. edition, Editid by Cleemna Dutt Progress Publishers PP. 95, 234.

والشيوعية نظريا وعلميا، كاريو هنت ترجمة دار الكتاب العربى ١٩٥٧ .

(٢) سورة النحل آية ٧٥ .

(٣) Dalton H. Pincipals of Public Finance, G. Routledge and Rons Co., London 1948. p 3.

(٤) العلم فى منظوره الجديد ، ص ١٩ . مرجع سابق .

(٥) دراسات فى التطور الراسمالى، موريس دوب، ترجمة رءوف عباس حامد، ص٢٩٠، دار الكتاب الجامعي، أكتوبر، ١٩٧٨م.

(٦) المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص٦٢، ٦٣ . مرجع سابق.

(٧) البنك الدولى، تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص٣٤-٣٨، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م.

(٨) صحيح الجامع الصغير، الألبانى ج٢، ص١٢٨٦ .

(٩) البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨، ص ٦١-٦٦ مطابع الأهرام

(١٠) آرثر لويس، أسس التخطيط الاقتصادى، ص١٥-٣١ الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦١م.

(١١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألبانى، ج١ ص١٦٧ المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ.

(١٢) زاد المعاد، ج١، ص٤٠٣ المطبعة المصرية .

(١٣) رواه مسلم، جـ ١ ص ٤١٣ الحلبى .

(١٤) رواه مسلم، جـ ١ ص ٦٤ .

(١٥) رواه أحمد والحاكم . صحيح الجامع الصغير. جـ ٢ ص ٧٢٢ الألبانى، المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٦هـ.

(١٦) مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، جـ ١ ص ٤٩٦ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٥٦م.

(١٧) هناك حالات استثنائية كالحروب لا يتقيد فيها بهذا الحد كإنفاق أبى بكر الصديق لكل ماله فى الجهاد.

(١٨) مدارج السالكين. ابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٦٠/ ٦١ .

(١٩) رواه أحمد . صحيح الجامع الصغير. الألبانى. جـ ١ ص ٤٩٨ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٦ هـ.

(٢٠) مسند أحمد، تحقيق أحمد شاكر، جـ٣ حديث ١٨٥٣ دار المعارف سنة ١٣٧٤هـ.

(٢١) مدارج السالكين ج ٢ ص ١٣ .

(٢٢) رواه البخارى. صحيح البخارى جـ ١ ص ١٦ . دار الشعب.

(٢٣) رواه البخارى . صحيح البخارى جـ ٤ ص ١٢٤ .

(٢٤) رواه البخارى ج٣ ص٢٣٧ .

(٢٥) رواه مسلم جـ ١ ص ٤٠٣ .

(٢٦) رواه البخارى ومسلم . صحيح مسلم جـ ١ ص ٤٥٢ .

(٢٧) رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح، مجمع الزوائد للهيثمى ج٤ ص٣٢٨ مؤسسة المعارف سنة ١٤٠٦هـ.

(٢٨) رواه البخارى ج٤ ص٥٢، مسند أحمد . تحقيق أحمد شاكر ج١٦ حديث ٨٧١٧ .

(٢٩) كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ج ٤ حديث ٩٨٧٥ المتقى الهندى، وعلى بن حسام مكتبة التراث الاسلامى ١٣٩٠ هـ.

(٣٠) ابن عطية : المحرر الوجيز ج ١ ص ٢٢٨، قطر ١٣٩٨ هـ.

(٣١) أحكام القرآن ج١ ص ٣١، ٣٢ الجصاص.

(٣٢) القرطبى، الجامع لاحكام القرآن، ج١ ص ٢٢٦ – مكتبة الشعب.

(٣٣) أحكام القرآن، ج ٣ ص ١٦٥ الجصاص.

(٣٤) رواه مسلم جـ ٤ ص٤١٧ .

(٣٥) المجتمع الإسلامى كما تصوره سورة النساء ص٣٤٧ . محمد المدنى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كتاب ٨٤ سنة ١٩٧٣م.

(٣٦) رواه أحمد وأبو داود والترمذى، صحيح الجامع الصغير، الألبانى جـ٢ ص١٢٥٧ .

(٣٧) رواه أحمد والدارقطنى والحاكم والبيهقى، صحيح الجامع الصغير، الألبانى جـ٢ ص١٩٨٦ .

(٣٨) صحيح الجامع الصغير الألبانى جـ٢ ص١١٠٠

(٣٩) رواه البخارى جـ٢ ص٦٨ .

(٤٠) رواه أحمد صحيح الجامع الصغير. جـ٢ ص١٠٤١ .

(٤١) رواه مسلم جـ ١ ص ٥١١، ٥١٢ .

(٤٢) رواه أحمد والترمذى وأبو داود وإسناده جيد – مشكاة المصابيح – التبريزى، تحقيق الألبانى، جـ٢ حديث ٣٩٩٤ – الكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥هـ.

(٤٣) الروضة الندية شرح الدرر البهية ص ١٨٧ أبو الطيب صديق حسن. الشئون الدينية بدولة قطر.

(٤٤) الأموال . أبو عبيد ص ١٥١ المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٣ .

(٤٥) رواه أحمد والنسائى وأخرجه أيضا الحاكم والبيهقى، وقد اختلف فى بهز بن حكيم فلم يحتج به الشافعى، وقال الحاكم : حديث صحيح وقد حسنه الترمذى ووثقه، احتج به أحمد والبخارى خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن ابى داود أنه حجة عنده. نيل الاوطار الشوكانى جـ ٤ ص ١٧٩ .

(٤٦) يقول ابن حجر : رواه أبو داود بإسناد حسن. بلوغ المرام ص ١٦٣، ١٦٤ دار الكتاب العربى . باب الغصب وفى سماع باقر من سمرة نظر، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد واسحق نيل الأوطار جـ٦ ص ١٦٧ دار الفكر.

(٤٧) الخراج، يحيى بن آدم القرشى ص ١١٠ / ١١١ دار المعرفة ١٣٩٩ هـ.

(٤٨) رواه البخارى وقال : (بلغنا أن النبى عليه الصلاة والسلام حمى البقيع وأن عمر حمى الربذة) جـ ٢ ص ٥٣ .

(٤٩) الأموال أبو عبيد ص ٢٧ . أخرجه مالك فى الموطأ جـ٢ ص١٠٠٣ والشافعى في المسند ص ٣٧١ وحديث ابن زنجوية على شرط الصحيح الاموال، ابن زنجوية جـ٢ ص٦٦٨، مركز الملك فيصل بالرياض ١٤٠٦هـ.

(٥٠) رواه أحمد وأبو داود ورجال ثقات إرواء الغليل. جـ٦ ص٧ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥هـ.

(٥١) رواه أصحاب السنن وطرقه للنسائى وصححه ابن حيان وضعفه ابن القطان تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ابن حجر العسقلانى جـ٣ ص ٦٤ دار المعرفة سنة ١٩٨٤هـ.

(٥٢) الأموال أبو عبيد ص ٢٨٢ .

(٥٣) رواه مسلم جـ ٢ ص ٦٨٤ .

(٥٤) أبو الطيب صديق الحسن القنوجى الروضة الندية شرح الدرر البهية جـ٢ ص ٢٠٢، ٢٠٣ الشئون الدينية – قطر.

(٥٥) الأموال أبو عبيد ص ٣٩٢ .

(٥٦) الأم جـ٤ ص٤٣، دار الفكر ١٤٠٠هـ.